تحليل نشاط
تأجير السيارات السياحية في الأردن

قسم الدراسات والأبحاث
إدارة السياسات والدراسات
غرفة تجارة عمّان

1923
غرفة تجارة عمّان
AMMAN CHAMBER OF COMMERCE
أيلول / 2024

غرفة تجارة عمّان
AMMAN CHAMBER OF COMMERCE

المحتويات

تمهيد: 3

المُلخَص التنفيذي: 4

مُقدّمة: 9

منهجية التحليل وجمع البيانات: 10

1. التعريف بنشاط تأجير السيارات السياحية في المملكة: 12

1.1. الموقع الجغرافي: 12

1.2. الشكل القانوني: 13

1.3. نشأة المكاتب وعمليات الاستحواذ والاندماج: 13

1.4. معدلات نقل الملكية: 14

1.5. الالتزام بالحد الأدنى لرأس المال: 14

1.6. جنسية مالكي مكاتب تأجير السيارات السياحية: 14

1.7. انتشار الفروع: 15

1.8. التركيبة الديموغرافية للعاملين: 15

1.9. القدرة التشغيلية: 16

1.10. توزيع السيارات السياحية حسب التصنيف والعُمُر الزمني: 16

1.11. تحليل معدلات الإشغال والطلب على خدمات مكاتب تأجير السيارات السياحية: 17

1.12. بدلات تأجير السيارات السياحية لليوم الواحد: 22

1.13. التحدّيات التشغيلية والتمويلية التي تواجه مكاتب تأجير السيارات السياحية: 23

1.14. التحدّيات التي تواجه مكاتب تأجير السيارات السياحية مع الجهات الحكومية والرسمية: 24

1.15. التحدّيات العامّة التي تواجه أداء نشاط تأجير السيارات السياحية: 25

1.16. الدعاوى التعويضية في نطاق المسؤولية المدنية: 26

1.17. أبرز الحلول المُقترحة لتجاوز مختلف التحديات التي تواجه أصحاب مكاتب ونشاط تأجير السيارات السياحية: . 26

1.18. عوامل جذب العملاء إلى خدمات مكاتب تأجير السيارات السياحية: 27

1.19. التطلّعات المستقبلية لأصحاب مكاتب تأجير السيارات السياحية: 28

2. مُساهمة نشاط تأجير السيارات السياحية في الاقتصاد الوطني: 29

2.1. بيان الجدوى الاقتصادية لمكاتب تأجير السيارات السياحية: 29

2.2. القيمة المُضافة لنشاط تأجير السيارات السياحية: 32

2.3. التوظيف وحجم الاستثمار في نشاط تأجير السيارات السياحية: 32
2.4. الرسوم والبدلات التي تستوفيها الحكومة من خلال نشاط تأجير السيارات السياحية:..... 32
3. الفرص المُقترحة لتحسين أداء نشاط تأجير السيارات السياحية ومُساهمته الاقتصادية: 34
3.1. إعفاء نشاط تأجير السيارات السياحية من الرسوم الجمركية (الضريبة الخاصة): 34
3.2. تأجيل دفع الرسوم الجمركية إلى حين انتهاء العمر التشغيلي للسيارة: 38
3.3. السماح للمكاتب بشراء سيارات يزيد عمرها بمقدار سنتين عن سنة الصُّنع: 40
3.4. تمديد العمر التشغيلي للسيارات ليُصبح (8) سنوات بدلاً من (6) سنوات:..... 42
3.5. تغيير لوحة السيارات السياحية من اللون الأخضر إلى اللون الأبيض: 44
3.6. تخفيض الضريبة العامة على المبيعات إلى (8%) بدلاً من (16%): 46
4. التوصيات: 48
5. الملاحق:..... 50
5.1. الملحق رقم (1): نسخة عن استطلاع رأي أصحاب مكاتب تأجير السيارات السياحية:..... 50
5.2. الملحق رقم (2): أبرز المؤشرات التشخيصية لنموذج التحليل المالي والاقتصادي:..... 54

تمهيد:

قام قسم الدراسات والأبحاث لدى غرفة تجارة عمّان بإعداد تحليل لواقع نشاط تأجير السيارات السياحية في الأردن بناء على طلب من نقابة أصحاب مكاتب تأجير السيارات السياحية، ونظراً لما يواجهه هذا النشاط من تحدّيات على المستوى المحلي (مثل: التشريعات المتعلقة بتنظيمه، والسوق الموازية غير الرسمية)، أو على المستوى الإقليمي أو العالمي (مثل: تداعيات جائحة كورونا، والحرب على غزّة)، وقد ساهمت تلك التحديات مُجتمعةً في تراجع أداء هذا النشاط، مما أدّى إلى قيام عدد من المُستثمرين فيه بتصفية أعمالهم والخروج من السوق.

وعليه، تمّ إجراء هذا التحليل وفق منهجية واضحة من أجل الحصول على تقديرات قريبة لواقع نشاط تأجير السيارات السياحية في المملكة ومدى مساهمته في الاقتصاد الوطني، إضافة إلى بحث فرص تحفيز أداء مكاتب تأجير السيارات السياحية والنشاط بشكل عام نحو الاستمرار وتعزيز المنافسة في السوق، وتطوير البنية التحتية لهذا النشاط ودفعه نحو الاستدامة، فقد تم تحليل المعلومات النوعية التي كشفت عن احتياجات أصحاب مكاتب تأجير السيارات السياحية ورغباتهم وتوقعاتهم المُستقبلية المتعلقة بنشاط تأجير السيارات السياحية، وهذا بدوره ساعد في معرفة كل من التحديات والمعيقات التي تواجههم، والفرص المُمكنة لتذليل هذه التحديات وتجنّب تلك المعيقات، كما ساهم البحث الكمي في عملية جمع البيانات من خلال المقابلات ونتائج استطلاع الرأي الذي تمّ توزيعه بهذا الشأن، والذي أكّدت نتائجه صحة التوقّعات التي جرى إنشاؤها أثناء البحث النوعي، حيث تمّ عرض النتائج التقديرية للحلول الممكنة بمساعدة الأدوات الإحصائية، وأخيراً إجراء التقديرات للسوق، كما تناول التحليل أيضاً البيانات الرسمية التي تمّ الحصول عليها من عدد من الجهات الرسمية وفي مُقدّمتها وزارة السياحة والآثار وهيئة تنظيم النقل البري ووزارة النقل ومديرية الأمن العام.

جرى بناء واستخدام نماذج تحليل مالية واقتصادية للوصول إلى تقديرات دقيقة لواقع نشاط تأجير السيارات السياحية في المملكة، حيث وافقت هذه التقديرات تطلّعات أصحاب مكاتب تأجير السيارات السياحية، كما أكّدت النتائج توقعاتهم لمُستقبل هذه السوق في الأردن، وقد تمّ عرض السيناريوهات المُختلفة للحلول والفرص المُمكنة لتطوير البنية التحتية لهذ النشاط وتحفيز أداءه بحسب الأكثر تأثيراً إيجابياً في الاقتصاد الوطني.

وقد وَجَبَ التنويه هُنا إلى أن هذا التحليل لا يشمل مكاتب تأجير السيارات السياحية المُسجّلة والمُرخّصة لدى سُلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، ويشمل مكاتب تأجير سيارات سياحية وفروعها المُسجّلة والمُرخّصة في محافظات المملكة الأخرى، وذلك لكون العقبة منطقة اقتصادية خاصة تتمتّع بحوافز ونسب ضريبية تختلف عن تلك المعمول بها في باقي محافظات المملكة، وعليه عند الحديث عن التحديات التي تواجه هذا النشاط أو الفُرص المُتاحة لتحفيز أداءه على مستوى المملكة، فإن هذا التحليل يستثني منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة لضمان دقّة وتوافق النتائج.

المُلخَص التنفيذي:

من المتوقع عالمياً أن يشهد سوق تأجير السيارات نمواً ملحوظاً خلال السنوات القادمة، حيث تشير التوقعات إلى أنه وبحلول عام 2029 سيصل حجم السوق إلى (124.1) مليار دولار أمريكي، مدفوعاً بالزيادة في سياحة المؤتمرات والترفيه وتحسّن إمكانية الوصول إلى الإنترنت، مما يُعزّز من الطلب العالمي على هذه الخدمات، أما على المستوى المحلي، يلعب نشاط تأجير السيارات السياحية دوراً مُهمّا في تعزيز الاقتصاد الأردني من خلال قطاع السياحة، حيث يساهم في تسهيل تنقل السيّاح الأجانب والزّوار العرب والمُغتربين.

وقد قام قسم الدراسات والأبحاث بغرفة تجارة عمّان بتحليل شامل لواقع نشاط تأجير السيارات السياحية في الأردن بناءً على طلب من نقابة أصحاب مكاتب تأجير السيارات السياحية، وجاء هذا التحليل استجابة للتحديات المختلفة التي يواجهها هذا النشاط، والتي أدّت مُجتمعة إلى تراجع أداءه مما دفع بعض المستثمرين إلى تصفية أعمالهم والخروج من السوق.

كما جرى استخدام منهجية دقيقة لجمع البيانات النوعية والكمية من خلال المقابلات واستطلاع الرأي، التي ساهمت في الوصول إلى تقديرات قريبة من الواقع لمدى مساهمة نشاط تأجير السيارات السياحية في الاقتصاد الوطني، كما تمّ بحث فرص تحفيز أداء مكاتب التأجير وتطوير البنية التحتية للنشاط لدفعه نحو الاستدامة والقدرة على المنافسة، وقد أكدت النتائج النهائية على صحة التوقعات، كما أظهرت السيناريوهات المُحتملة لتطوير هذا القطاع تأثيراتها الإيجابية على الاقتصاد الوطني.

استهدف استطلاع الرأي الذي تمّ إعداده أصحاب مكاتب تأجير السيارات السياحية في المملكة، حيث بلغ عدد أفراد المجتمع المستهدف (249) مكتباً، وقد استجاب لهذا الاستطلاع (96) مكتباً، مما يوفر عيّنة كافية لتحليل دقيق وقابل للتعميم حول واقع نشاط تأجير السيارات السياحية في المملكة.

قدّم استطلاع الرأي نظرة شاملة وسريعة على نشأة المكاتب، وعمليات الاستحواذ والاندماج، ومعدلات نقل الملكية، والالتزام برأس المال، وجنسية المُستثمرين في النشاط، وانتشار الفروع، والتركيبة الديموغرافية للعاملين، والقدرة التشغيلية، وتوزيع السيارات السياحية حسب التصنيف والعمر الزمني، والطلب والتحديات والتوقعات المستقبلية، وكان من أبرز نتائج تحليل استجابات أفراد العيّنة ما يلي:

- سَجّلَ (46) مكتباً من عيّنة الاستطلاع كتأسيسٍ جديد، و(49) مكتباً نتيجة لعملية استحواذ، أغلبها في السنوات الأخيرة من عُمُر النشاط، مع حدوث عملية اندماج واحدة فقط.
- أظهرت عيّنة الاستطلاع أن أعلى معدلات نقل الملكية كانت في المكاتب التي يقل عمرها عن (10) سنوات بنسبة (63.2%) من إجمالي عمليات التسجيل، ويعكس هذا النمط وجود تقلبات أكبر في ملكية المكاتب الأحدث، وقد يشير ذلك إلى رغبة المستثمرين في الخروج من النشاط أو البحث عن فرص استثمارية أفضل.
- التزم نحو (78.1%) من مكاتب تأجير السيارات السياحية بالحد الأدنى الإلزامي من رأس المال البالغ (100) ألف دينار أردني، مما يشير إلى توجّه بعض المكاتب إلى التكيّف مع الظروف الاقتصادية.

- بلغ عدد المكاتب التي يملكها أردنيون (88) مكتباً بحسب عيّنة استطلاع الرأي، أي ما نسبته (91.7%) من إجمالي العيّنة.
- يُزاول نحو (84.4%) من مكاتب تأجير السيارات السياحية نشاطها من خلال فرعها الرئيسي فقط، بينما تمتلك نسبة قليلة من المكاتب فروعاً إضافية.
- يعمل في عيّنة الاستطلاع (487) موظفاً، يُشكّل الأردنيون منهم ما نسبته (89%)، وغالبية الموظفين من الذكور بنسبة (90.1%).
- تمتلك مكاتب تأجير السيارات السياحية في عيّنة الاستطلاع (5,084) سيارة، تُمثّل ما نسبته (36.8%) من إجمالي عدد السيارات السياحية العاملة في السوق الرسمية والبالغ عددها (13,833) سيارة.
- تحتل السيارة العائلية الصغيرة (Compact) المرتبة الأولى من حيث العدد في السوق الرسمية بحسب عيّنة استطلاع الرأي، تليها السيارة الصغيرة تصنيف (Mini)، ويُشير ذلك إلى تفضيل العملاء لهذه الأنواع من السيارات بسبب كفاءتها في استهلاك الوقود وتكلفتها المعقولة.
- تُشكّل السيارات التي يتراوح عُمْرُها بين (2-3) سنوات النسبة الأكبر في أسطول سيارات عيّنة الاستطلاع، مما يشير إلى حرص المكاتب على امتلاك السيارات الأحدث من حيث (الموديل).
- أظهر تحليل الطلب على خدمات تأجير السيارات السياحية خلال الفترة (2017 - حزيران 2024) تراجعاً في معدلات الإشغال بنسبة تراكمية بلغت (4.4%)، حيث كانت أدنى نسبة إشغال بواقع (22%) في عام 2020 بسبب تداعيات جائحة كورونا، بينما في عام 2024، قُدّرت نسبة الإشغال بنحو (44.1%)، مُتأثرة بالظروف الإقليمية، وتحديداً الحرب على غزة.
- يُشكل الأفراد الفئة الأكبر من الطلب على خدمات التأجير بنسبة (72.6%)، يليهم المنشآت الخاصة بنسبة (17.7%)، ثم الهيئات الدولية بنسبة (6.8%)، وأخيراً الجهات الحكومية بأقل نسبة بلغت (2.9%).
- تصدّر الأردنيون المغتربون النسبة الأكبر للطلب على السيارات السياحية بنحو (30.9%)، يليهم الزوار العرب بنسبة (26.4%.)، ثم السياح الأجانب بنسبة (24%)، ثم الأردنيون المُقيمون بنسبة (18.6%).
- حازت السيارات العائلية الصغيرة (Compact) على أعلى طلب بنسبة (36.9%)، تليها السيارات الصغيرة (Mini)بنسبة (26.7%).
- تحظى سيارة "هيونداي النترا" بأعلى طلب بحسب تأييد (17.5%) من أفراد العيّنة.
- يُفضّل (40%) من العملاء زيارة مكاتب التأجير لغايات الحجز، بينما يستخدم (32.4%) تطبيقات الهواتف المحمولة.
- يُعتبر التأجير لمدة أسبوع الأكثر شيوعاً بحسب (28.6%) من أفراد العيّنة، يليه الحجز لمدة (يومان) بحسب إفادة (24%) من أفراد العيّنة.
- يُعتبر موسم عودة المغتربين هو الأهم بنسبة تأييد (70.8%) من مفردات العيّنة، يليه موسم الأعياد الدينية بنسبة تأييد بلغت نحو (68.8%).

- تُواجه مكاتب تأجير السيارات ارتفاع تكاليف التشغيل كأكبر تحدٍّ مُباشر يَحُدّ من قدرتها على تحقيق الأرباح بحسب ما أشار إليه (59.2%) من عيّنة الاستطلاع، يليه المنافسة السعرية، ثم تدنّي العمر التشغيلي، ثم عدم توفر تسهيلات ائتمانية بشروط مُيسّرة، وأخيراً عدم التزام بعض العملاء بالتسديد.
- من حيث التحديات مع الجهات الحكومية والرسمية، جاء تحدّي ارتفاع قيمة الرسوم كأكبر تحدٍ بحسب (49.1%) من أصحاب المكاتب، يليه كثرة المخالفات المرورية وارتفاع قيمتها، ثم طول إجراءات التقاضي، والإجراءات البيروقراطية.
- أجمع نحو (36.6%) من مفردات العيّنة على أن نشاط تأجير السيارات الخصوصية (غير الرسمي) يُعتبر أهم التحديات العامة التي تواجه أداء نشاط تأجير السيارات السياحية، يليه الحوادث المفتعلة، ثم الظروف والأحداث الإقليمية والعالمية ثم المسؤولية المدنية.
- (27) مكتباً [أي ما نسبته (28.1%) من مُفردات العينة] واجهوا دعاوى تعويضية في نطاق المسؤولية المدنية، بإجمالي تعويضات بلغ (2,864,710) دينار أردني.
- أيّدَ نحو (21.6%) من أصحاب المكاتب أن الإعفاء من أو تخفيض الرسوم الجمركية سيُساهم في خفض تكاليف التشغيل ويُحسّن من قدرتهم على تحديث وتنويع أسطول السيارات السياحية، يليه من حيث الحلول المقترحة لتجاوز التحديات العامة التي تُواجه النشاط زيادة العمر التشغيلي للسيارات، ثم تخفيض الرسوم الضريبية ثم الترويج والإعلان تحديداً من هيئة تنشيط السياحة، ثم تعديل التشريعات، ثم إقصاء دور السوق غير الرسمية لتعزيز المنافسة العادلة.
- أشار نحو (28.4%) من أصحاب المكاتب إلى أن اسم المكتب وسمعته يُعد عامل الجذب الأول للعملاء يليه، تقديم أسعار تنافسية في المرتبة الثانية، ثم تقديم خدمات وتسهيلات ائتمانية بشروط مُيسّرة، ثم الإعلان والترويج، وحداثة موديلات السيارات.
- يُخطّط نحو (39.6%) من أصحاب المكاتب لتنويع وتحديث أسطول سياراتهم، بينما يسعى (27.1%) منهم إلى تخفيض الكلف التشغيلية من خلال تخفيض عدد السيارات أو الموظفين، في حين ينوي (13%) منهم البحث عن فرص استثمارية جديدة تمهيداً لتصفية أعمالهم والخروج من النشاط، ويحاول نحو (8.9%) التأقلم مع الوضع الاقتصادي على أمل أن تتحسّن الظروف مُستقبلاً.

وبعد استعراض أبرز خصائص وظروف هذا النشاط يتّضح أنه يواجه تحدٍ كبير يتمثّل بارتفاع التكاليف التشغيلية فضلاً عن كون خدمات هذا النشاط قد تأثرت بشكل كبير بالأزمات العالمية والإقليمية مثل جائحة كورونا والحرب على غزّة، مما أدى إلى تراجع كبير في الطلب على خدمات التأجير، حيث أثرت هذه الأزمات بشكل ملحوظ على إيرادات المكاتب وأدّت إلى خروج بعض المنشآت من السوق، وعليه شمل هذا التحليل تقييم الجدوى الاقتصادية للنشاط وتوقّع مستقبله بوجود التحديات المالية التي تواجهه.

وتبيّن نتيجة تحليل الجدوى الاقتصادية لمكاتب تأجير السيارات السياحية أن مؤشرات الربحية مثل معدل العائد على الاستثمار والذي بلغ (3.08%) ومعدل العائد الداخلي بنسبة (14.18%)، وفترة استرداد رأس المال التي بلغت (109) أشهر [بمعنى أن استرداد رأس المال يكون خلال السنة العاشرة]، جميعها تُعتبر مؤشرات غير جاذبة للاستثمار الجديد أو حتى للاستمرار في النشاط في ظل الظروف والتحديات الحالية،

وبالرغم من ذلك قُدّرت القيمة المضافة لنشاط تأجير السيارات السياحية بنسبة (0.253%)، والتي تُعادل نحو (90.5) مليون دينار أردني، كما يُوفّر نشاط تأجير السيارات السياحية (2,177) وظيفة، وقُدّر حجم الاستثمار فيه حوالي (395.3) مليون دينار أردني.

أظهرت تقديرات نتائج التحليل قيمة الرسوم والبدلات التي تستوفيها الحكومة من خلال نشاط تأجير السيارات السياحية وشملت الآتي: [رسوم الترخيص لدى مديرية الأمن العام بقيمة (1,002,893) دينار أردني، ورسوم الترخيص لدى هيئة تنظيم النقل البري بقيمة (2,374,665) دينار أردني، ورسوم ترخيص أمانة عمان الكبرى والبلديات بقيمة (258,216) دينار أردني، والرسوم الجمركية بقيمة (21,733,949) دينار أردني، وضريبة الدخل بقيمة (4,080,689) دينار أردني، والضريبة العامة على المبيعات بقيمة (16,156,944) دينار أردني].

جرى دراسة وتحليل تأثير (6) فرص ومُقترحات ممكنة لتحسين أداء نشاط تأجير السيارات السياحية وأثرها على مؤشرات الربحية في المكاتب العاملة ضمن هذا النشاط، وعلى إجمالي الإيرادات الحكومية، من خلال تقليل التكاليف وتعزيز الطلب على خدمات التأجير، وتالياً الفُرص المُقترحة:

- إعفاء السيارات السياحية من الرسوم الجمركية.
- تأجيل دفع الرسوم الجمركية إلى حين انتهاء العمر التشغيلي للسيارة.
- السماح للمكاتب بشراء سيارات يزيد عمرها بمقدار سنتين عن سنة الصُّنع.
- تمديد العُمْر التشغيلي للسيارات ليُصبح (8) سنوات بدلاً من (6) سنوات.
- تغيير لوحة السيارات السياحية من اللون الأخضر إلى اللون الأبيض.
- تخفيض الضريبة العامة على المبيعات إلى (8%) بدلاً من (16%).

وكان لكل من تلك الحلول المُقترحة تأثيراً إيجابياً على أداء نشاط تأجير السيارات السياحية، وعلى القيمة المُضافة لهذا النشاط في الاقتصاد الوطني، في حين كان لبعضها تأثيراً سلبياً على قيمة الايرادات الحكومية، ومع ذلك، فقد تصدّر المُقترحان [(إعفاء السيارات السياحية من الرسوم الجمركية) و(تأجيل دفع الرسوم الجمركية إلى حين انتهاء العمر التشغيلي للسيارة)] الأكثر تأثيراً ايجابياً على مؤشرات أداء نشاط تأجير السيارات السياحية والمكاتب العاملة فيه، وعلى التوظيف وحجم الاستثمار والمُساهمة في الاقتصاد بشكل عام، واللذان من المُمكن أن يُحدِثا فرقاً مُهمّاً في أداء نشاط تأجير السيارات السياحية.

ويأتي الفرق بين هذين المُقترحين أن المُقترح الثاني وهو (تأجيل دفع الرسوم الجمركية إلى حين انتهاء العمر التشغيلي للسيارة) يُحقّق زيادة أكبر في إجمالي الايرادات الحكومية من هذا النشاط بواقع (57.2) مليون دينار مُقابل (44.2) مليون دينار من المُقترح الأول وهو (إعفاء السيارات السياحية من الرسوم الجمركية)، وذلك نتيجة فقدان الايراد المُتحقق من الضريبة الخاصة على السيارات في المُقترح الأول، والذي يُمثّل ما نسبته نحو (48%) من إجمالي الايرادات التي تُحصّلها الجهات الرسمية من المكاتب العاملة في هذا النشاط قبل الاعفاء المُقترح.

وعليه، وبالرغم من أن كلا المُقترحين يُساهمان بأفضل النتائج من حيث خفض التكاليف التشغيلية بشكل ملحوظ، وزيادة الطلب على السوق الرسمية، وتحسين التدفق النقدي للمكاتب، وزيادة الاستثمار

والتوظيف، وتحسين جاذبية السوق مُقارنة مع الوضع الراهن في النشاط، إلّا أن مُقترح التأجيل يُساهم في الحفاظ على التوازن في الإيرادات الحكومية، وبمعنى آخر يُؤثر بشكل أقل على تخفيض التكاليف التشغيلية، حيث يُقلل هذا المُقترح من الانخفاض الكبير الذي قد يحدث للإيرادات الحكومية مقارنة بمُقترح الإلغاء الكامل للرسوم.

فإذا كانت الحكومة ستهدف إلى تحقيق نمو سريع في نشاط تأجير السيارات السياحية وتحفيز الاستثمار والتوظيف، مع استعدادها لِتَحمُّل الانخفاض الكبير في الإيرادات من الرسوم الجمركية، فإن مُقترح (إلغاء الرسوم الجمركية على السيارات السياحية سيكون هو الخيار الأفضل، أما إذا كانت الحكومة ستهدف إلى تحقيق توازن بين دعم النشاط وتحسين الأداء المالي له مع الحفاظ على بعض الإيرادات الحكومية، فإن مُقترح (تأجيل دفع الرسوم الجمركية لحين انتهاء العمر التشغيلي للسيارات السياحية) سيكون هو الخيار الأكثر توازناً، حيث يُتيح هذا المُقترح فرصة تحسين أداء هذا النشاط مع تقليل الأثر السلبي على الإيرادات الحكومية.

وقد خَلُصَ هذا التحليل لنشاط تأجير السيارات السياحية إلى التوصيات التالية:

- رفع معدل مشاركة الحكومة في الطلب على خدمات تأجير السيارات السياحية.
- تعديل التشريعات الناظمة لنشاط تأجير السيارات السياحية.
- منح تسهيلات ائتمانية مُيسرة وجدولة الديون.
- منح النشاط حوافز ضريبية في الظروف القاهرة أسوة بالقطاع السياحي.
- إعادة النظر في الرسوم العديدة المفروضة على النشاط.
- إعادة النظر في نظام المسؤولية المدنية.
- تقديم ما أمكن من أشكال الدعم للنشاط من قِبل هيئة تنشيط السياحة.
- الحَدّ قدر الإمكان من نشاط تأجير السيارات الخصوصية وتضييق نطاق السوق غير الرسمية.
- الغاء نسبة فائدة تقسيط المبالغ المترتبة للمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي.
- التنسيق بين كل من الجهات الحكومية المعنيّة وغرفة تجارة عمّان ونقابة أصحاب مكاتب تأجير السيارات السياحية، للتوافق على الحل الأمثل الذي يُحقق الهدف المُشترك لكافة الجهات، والتوافق أيضاً على آلية وتوقيت تطبيقه على أرض الواقع.

مُقدّمة:

من المتوقع أن تُحقق سوق تأجير السيارات العالمية إيرادات قيمتها (104.4) مليار دولار أمريكي في عام 2024، بحسب دراسة أجرتها شركة الاستشارات الألمانية (Statista) والتي نُشرت عام 2023، وتوقعت الدراسة أن ينمو السوق بمعدل سنوي قدره (3.52%) خلال الفترة (2024-2029)، ومن المتوقع أن تصل إيرادات السوق العالمية إلى ما مجموعه (124.1) مليار دولار أمريكي بحلول عام 2029 [أي ما يُعادل (88) مليار دينار أردني]، وأشارت دراسة أخرى أجرتها شركة الاستشارات الهندية (The Brainy Insights) ونُشرت في كانون الثاني 2023، إلى أن الزيادة العالمية الكبيرة في سياحة المؤتمرات والترفيه أدّت إلى زيادة الطلب العالمي على خدمات تأجير السيارات، مما عزّز من نمو هذه السوق، كما أثبت تحسّن إمكانية الوصول إلى الإنترنت في الدول النامية والمُتقدمة مساهمته الايجابية في أداء المنشآت العاملة في هذه السوق، ووسّع قاعدة عملائها من خلال تطبيقات الهواتف المحمولة المُصمّمة لهذه الغاية، وبرزت أيضاً التكنولوجيا كعامل محوري ساهم في نمو السوق، كما أشارت الدراسة في تحليلها الذي شمل سوق (أمريكا الشمالية، وأوروبا، وأمريكا الجنوبية، وآسيا والمحيط الهادئ، والشرق الأوسط، وأفريقيا)، إلى أن أمريكا الشمالية كان لها أكبر مساهمة في السوق العالمية لتأجير السيارات، بحصة إيرادات سوقية بلغت (48.5%) في عام 2022.

أمّا على المستوى المحلي، وبالرغم من ارتباط ممارسة أعمال نشاط تأجير السيارات السياحية إدارياً بجهة مرجعية رئيسية هي (هيئة تنظيم النقل البري)، وهي إحدى المؤسسات المُستقلة التابعة لوزارة النقل في المملكة، فإن خدمات تأجير السيارات السياحية تُشكّل أحد العناصر الأساسية في البنية التحتية لقطاع السياحة في المملكة، حيث يلعب هذا النشاط دوراً حيوياً في تسهيل تنقل الزّوار والسيّاح ويُوفّر لهم تجارب مُريحة لاستكشاف مَعالم المملكة السياحية، وبذلك يُعتبر هذا النشاط جزءاً من الخدمات السياحية التي تشمل الإيجار المؤقت للمركبات للأغراض السياحية، سواء كانت للأفراد أو للمجموعات السياحية، حيث أن ما يُقارب (80%) من المُنتفعين من خدمات هذا النشاط هُم من السيّاح الأجانب والزُّوار العرب والأردنيين المُغتربين، كما أن جزءاً من إنفاق السّياح والزّوار على خدمات تأجير السيارات السياحية، تدخل في حساب الدخل السياحي للمملكة.

وتَجدر الاشارة هنا إلى أن نشاط تأجير السيارات السياحية يُصنّف بحسب التصنيف الصناعي الدولي الموحَّد لجميع الأنشطة الاقتصادية (التنقيح 4) ضمن [أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم، رمز الباب (ن)]، قسم [الأنشطة الإيجارية، رقم القسم (77)]، فرع [تأجير المركبات ذات المحركات، رقم الفرع (7710)]، والذي يشمل تأجير المركبات والتأجير التشغيلي لها، ومن ضمنها [سيارات الركوب (دون سائق)]، وعليه، فإن القيمة المُضافة لهذا النشاط لا تَندَرِج ضمن أي من قطاع النقل أو القطاع السياحي بحسب هذا التصنيف.

منهجية التحليل وجمع البيانات:

تعتبر منهجية التحليل وجمع البيانات من الركائز الأساسية لأي بحث علمي يسعى إلى تقديم نتائج دقيقة وموثوقة، وفي سياق هذا البحث نجمع بين استطلاع للرأي وتحليل للجدوى الاقتصادية، حيث تمّ اعتماد منهجية شاملة تهدف إلى توفير رؤية واضحة حول أسلوب التحليل المُستخدم.

1. منهجية جمع البيانات:

- تصميم الاستطلاع: تم تصميم استبانة شاملة ومُوجّه للحصول على معلومات دقيقة حول آراء ومَقترحات أصحاب مكاتب تأجير السيارات السياحية، ويهدف الاستطلاع إلى جمع بيانات كمية ونوعية تعكس تجاربهم وتصوراتهم. [مُرفق نسخة عن استطلاع الرأي في المُلحق رقم (1)]
- اختيار العينة: تم توزيع استطلاع الرأي على كافة مكاتب تأجير السيارات السياحية لضمان تمثيل مختلف أفراد العيّنة المستهدفة سواء من حيث أسطول السيارات لدى المكاتب، والشكل القانوني لها، والموقع الجغرافي، ورأس المال، وعدد الفروع، وغير ذلك.
- جمع البيانات والمعلومات: تم جمع البيانات باستخدام وسائل متعددة إضافة إلى استطلاع الرأي الإلكتروني مثل: المقابلات الشخصية، أو المكالمات الهاتفية، والبيانات الدورية لدى العديد من الجهات الرسمية والخاصة مثل (وزارة السياحة والآثار، وزارة النقل، هيئة تنظيم النقل البري، مديرية الأمن العام، رؤية التحديث الاقتصادي، نقابة أصحاب مكاتب تأجير السيارات السياحية... الخ)

2. منهجية التحليل:

أ. التحليل الإحصائي للبيانات:

- تحليل بيانات الاستطلاع: تم استخدام أساليب إحصائية لتحليل نتائج الاستطلاع، مثل المتوسطات الحسابية والنسب المئوية والتكرارات، وهدف هذا التحليل إلى تحديد الأنماط والاتجاهات في البيانات التي تم جمعها.
- استخدام البرمجيات: تمّ استخدام أدوات (Microsoft Excel) لتحليل البيانات بشكل دقيق وفعّال.

ب. التحليل المالي والاقتصادي:

- تحديد المؤشرات الاقتصادية: تم تحديد المؤشرات والبيانات الاقتصادية الأساسية التي ستُستخدم في التحليل، مثل: (التكاليف، والإيرادات، ومؤشرات الربحية).
- بناء نموذج مالي: تمّ بناء نموذج مالي باستخدام أدوات (Microsoft Excel) لتقدير وتقييم مكونات مكاتب تأجير السيارات السياحية، وتضمن هذا النموذج تحليل التكاليف والعوائد، وذلك من خلال مقارنة التكاليف بالعوائد المالية، وشمل التحليل قائمتي الدخل والتدفق النقدي.
- تحليل الجدوى الاقتصادية: تمّ التوسع في النموذج المالي ليشمل الجدوى الاقتصادية، حيث تضمّن تحليل الجدوى الاقتصادية تقييماً لمؤشرات الربحية مثل العائد على الاستثمار، ومعدّل

العائد الداخلي، وفترة استرداد رأس المال، وتحليل السيناريوهات المختلفة للحلول المُقترحة، والقيمة المضافة أو المساهمة في الاقتصاد الوطني، ومعدلات التوظيف وحجم الاستثمار. [مُرفق نسخة عن أبرز نتائج التحليل المالي والاقتصادي في المُلحق رقم (2)]

3. التحقق من جودة البيانات وتقييم النتائج وتفسيرها:

- ❖ التحقق من جودة البيانات: تمّ تنقيح الاستجابات المُتعلقة باستطلاع الرأي من الأخطاء مثل البيانات الناقصة والاستجابات غير المنطقية أو المُكرّرة، والتأكد من أن البيانات غير المُكتملة لا تؤثر بشكل كبير على النتائج.
- ❖ تقييم النتائج: تم مقارنة نتائج التحليل المالي والاقتصادي مع المعايير الاقتصادية المقبولة لتحديد مدى جدوى الاستثمار في مكاتب تأجير سيارات سياحية، وبيان أثر الحلول المُقترحة على استمرارية هذا النشاط وتحسّن مساهمته في الاقتصادي الوطني.

أخيراً، تضمنت هذه المنهجية جمع وتحليل بيانات شاملة لتوفير نظرة واضحة ومدروسة حول نشاط تأجير السيارات السياحية في المملكة، مما يساهم في تحقيق أهداف البحث وتقديم نتائج دقيقة وموثوقة.

وعليه، يتناول هذا البحث بحسب منهجية التحليل المحاور الرئيسية الآتية:

- ❖ المحور الأول: التعريف بنشاط تأجير السيارات السياحية في المملكة، من خلال تحليل نتائج استطلاع الرأي الذي تّم توزيعه على أصحاب مكاتب تأجير السيارات السياحية على مستوى المملكة.
- ❖ المحور الثاني: مُساهمة نشاط تأجير السيارات السياحية في الاقتصاد الوطني، من خلال تحليل نتائج الجدوى الاقتصادية لمكاتب تأجير السيارات السياحية واحتساب مساهمة هذا النشاط في الناتج المحلي الإجمالي، مع الأخذ بعين الاعتبار مستوى التوظيف وحجم الاستثمار.
- ❖ المحور الثالث: الفُرص المُقترحة لتحسين أداء نشاط تأجير السيارات السياحية ورفع مُساهمته في الاقتصادي الوطني.

1. التعريف بنشاط تأجير السيارات السياحية في المملكة:

يُوفّر نشاط تأجير السيارات السياحية في الأردن خدمات استئجار السيارات للأردنيين المُقيمين والمُغتربين، وكذلك للسيّاح الأجانب والزوار العرب القادمين من الخارج، ويضمّ هذا النشاط عدداً من المُنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تقدم مجموعة متنوعة من الخدمات، بما في ذلك تأجير السيارات بسائق أو بدونه، وتوفير مقاعد مُخصّصة للأطفال، وتوفير شبكة انترنت، وتوفير نظام تحديد المواقع (GPS)، وغيرها وفقاً لاحتياجات العملاء.

تأتي أهمية نشاط تأجير السيارات السياحية من دوره الحيوي في الدعم المباشر للسياحة، والذي يُعتبر مكوناً رئيسياً للاقتصاد الوطني، ويُسهم في تحسين الوصول إلى المعالم والفعاليات السياحية المُنتشرة في أنحاء المملكة، وتعزيز الإنفاق السياحي.

ويتناول هذا المحور تحليل نتائج استطلاع الرأي الذي أجرى بالتعاون مع نقابة أصحاب مكاتب تأجير السيارات السياحية في الأردن، والذي شمل مُجتمعاً مكوّناً من (249) مُنشأة تعمل في مجال تأجير السيارات السياحية على مستوى المملكة، واستجاب لهذا الاستطلاع عيّنة مكوّنة من (96) مكتباً شكّلوا ما نسبته (38.6%) من عدد المُنشآت العاملة في هذا النشاط، وتالياً الخصائص والبيانات التي جرى تحليلها:

1.1. الموقع الجغرافي:

شكل رقم (1):
التوزيع الجغرافي لعيّنة استطلاع الرأي

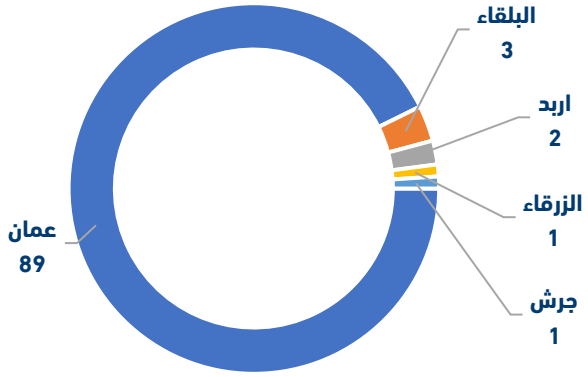

المصدر: عيّنة استطلاع الرأي

أظهرت نتائج استطلاع الرأي التوزيع الجغرافي لمكاتب تأجير السيارات السياحية على مستوى محافظات المملكة، حيث يُشير الشكل رقم (1) إلى أن العدد الأكبر من عدد المكاتب التي استجابت لاستطلاع الرأي بواقع (89) مكتباً تتواجد في العاصمة عمّان، و(3) مكاتب في البقاء، و(مكتبان) في أربد، ومكتب واحد في كل من الزرقاء وجرش.

أما ما يتعلّق بالتوزيع الجغرافي لإجمالي عدد مكاتب تأجير السيارات السياحية بحسب بيانات هيئة تنظيم النقل البري، فقد أظهرت بيانات الهيئة أن عدد المكاتب المُرخّصة في المملكة بلغ مجموعه (249) مكتباً، توزّعت بين محافظات المملكة على النحو المُوضّح في الجدول رقم (1)، والذي بيّن أن محافظة العاصمة قد حازت على أكبر عدد من تلك المكاتب بواقع (224) مكتباً، أي أن فيها تركّز بلغت نسبته نحو (90%) من إجمالي عدد المكاتب، وذلك لاعتبارات عديدة أبرزها أنّ مدينة عمّان تُعتبر المركز الاقتصادي في المملكة، فضلاً عن موقعها الاستراتيجي الذي يُعدّ محطّ أنظار السيّاح، كما يقع في جنوبها مطار الملكة علياء الدولي.

جدول رقم (1): التوزيع الجغرافي لمكاتب تأجير السيارات السياحية في المملكة

المحافظة	عمان	إربد	البلقاء	الزرقاء	البترا	المفرق	جرش
عدد المكاتب	224	10	10	2	1	1	1

المصدر: هيئة تنظيم النقل البري.

وقد جاءت محافظتي إربد والبلقاء في المرتبة الثانية مكرر بواقع (10) مكاتب لكل منهما، ثمّ محافظة الزرقاء بواقع (مكتبين)، ثم البترا والمفرق وجرش بواقع مكتب (واحد) لكل منهم، أي شكّلت المكاتب في بقية المحافظات عدا العاصمة ما نسبته (10%) من إجمالي عدد المكاتب في المملكة.

1.2. الشكل القانوني:

أظهرت نتائج هذا التحليل مدى التنوّع في الشكل القانون لمكاتب تأجير السيارات السياحية، والمُفضّل على النحو الظاهر في الشكل رقم (2) وعلى النحو الآتي:

شكل رقم (2): الشكل القانوني

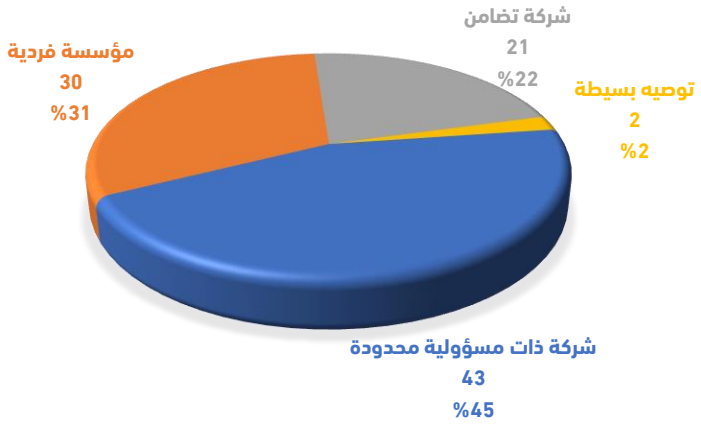

المصدر: عيّنة استطلاع الرأي

من بين (96) مكتباً، تنوّع الشكل القانوني لمفردات العيّنة بين شركتي توصية بسيطة، و(21) شركة تضامن، و(43) شركة ذات مسؤولية محدودة، و(30) مؤسسة فردية، ويُشير هذا التنوع إلى أن الشركات ذات المسؤولية المحدودة هي الشكل القانوني الأكثر شيوعاً، تليها المؤسسات الفردية، مما قد يعكس تفضيل أصحاب المكاتب لهذا النوع من الشخصيات الاعتبارية لحماية أصولهم الشخصية وتقليل المخاطر.

1.3. نشأة المكاتب وعمليات الاستحواذ والاندماج:

سجّل (46) مكتباً من عيّنة استطلاع الرأي كتأسيس جديد، مما يشير إلى حيوية هذا النشاط وبالتحديد في الفترات الأولى من عُمْره، بالإضافة إلى قدرته على استيعاب مكاتب جديدة (في حينه)، أمّا عمليات الاستحواذ فقد بلغت ما مجموعه (49) عمليةً وتحديداً من السنوات الأخيرة من عُمْر النشاط، بينما سجّل استطلاع الرأي عملية اندماج واحدة فقط كما يُبيّن الجدول رقم (2).

جدول رقم (2): نشأة المكاتب وعمليات الاستحواذ والاندماج

التصنيف	استحواذ أو شراء	تأسيس جديد	اندماج
عدد المكاتب	49	46	1

المصدر: عيّنة استطلاع الرأي.

بيّنت نتائج تحليل عيّنة استطلاع الرأي حدوث (14) عملية استحواذ في السنوات الخمسة الأخيرة [أي خلال الفترة (2019-2024)] مقارنةً بـ (4) عمليات في المكاتب التي زاد عُمْرها عن (25) عاماً [أي خلال الفترة (1979-1998)]، وهذا يشير إلى زيادة معدلات الاستحواذ في الآونة الأخيرة، ولربما كان ذلك بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة التي تشهدها المكاتب والتي زادت من عمليات البيع و/أو نتيجة تقلّص السوق الرسمية.

1.4. معدلات نقل الملكية:

من خلال عمليات الاستحواذ التي تمت بحسب عيّنة استطلاع الرأي، ظهر أن أعلى معدلات لنقل الملكية كانت في المكاتب التي يقل عُمْرها عن (10) سنوات، وبنسبة بلغت (63.2%) من مُجمل عمليات التسجيل، بينما تنخفض هذه النسبة كلما زاد عُمْر المكتب كما في الشكل رقم (3).

شكل رقم (3): نقل الملكية

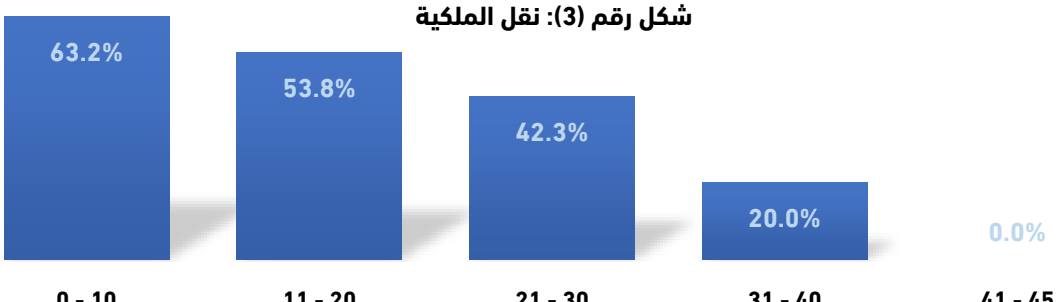

المصدر: عيّنة استطلاع الرأي

ويعكس هذا النمط وجود تقلبات أكبر في ملكية المكاتب الأحدث عُمْراً، وقد تعكس هذه النتيجة رغبة المستثمرين في الخروج من النشاط أو البحث عن فرص استثمارية أفضل.

1.5. الالتزام بالحد الأدنى لرأس المال:

التزم نحو (78.1%) من مكاتب تأجير السيارات السياحية بالحد الأدنى الإلزامي من رأس المال البالغ (100) ألف دينار، أي بما مجموعه (75) مكتباً، بينما اختار (21) مكتباً تسجيل رأسمال أعلى من هذا الحد وبما نسبته (21.9%)، كما في الجدول رقم (3).

جدول رقم (3): التوزيع الجغرافي لمكاتب تأجير السيارات السياحية في العيّنة

رأس المال (بالدينار)	100,000	500,000-100,001	يزيد على 500,000
عدد المكاتب	75	18	3

المصدر: عيّنة استطلاع الرأي.

ويعكس التزام غالبية المكاتب بالحد الأدنى الإلزامي من رأس المال مع وجود بعض المكاتب التي تمتلك قدرة مالية أكبر، توجّه هذه المكاتب نحو التكيّف مع الظروف الاقتصادية.

1.6. جنسية مالكي مكاتب تأجير السيارات السياحية:

بلغ عدد المكاتب التي يملكها أردنيون (88) مكتباً بحسب عيّنة استطلاع الرأي، أي ما نسبته (91.7%) من

إجمالي العيّنة، وهناك (3) مكاتب يملكها عراقيون، ومكتب واحد يملكه كويتي الجنسية، والأربعة مكاتب المُتبقّية تعود جنسية مالكيها لجنسيات مُشتركة مع الجنسية الأردنية هي عراقية ومصرية وأمريكية.

1.7. انتشار الفروع:

بلغ عدد مكاتب تأجير السيارات السياحية التي تكتفي بمزاولة نشاطها الخدمي من خلال فرعها الرئيسي فقط ما مجموعه (81) مكتباً، أي ما نسبته (84.4%) من عيّنة استطلاع الرأي، بينما يزاول ما مجموعه (9) مكاتب نشاطهم الخدمي من خلال فرع واحد عدا الفرع الرئيسي، وتزاول (5) مكاتب نشاطها من خلال فرعين عدا الفرع الرئيسي، ومكتب واحد فقط يزاول نشاطه من خلال (6) فروع عدا الفرع الرئيسي كما في الشكل رقم (4).

شكل رقم (4): انتشار الفروع

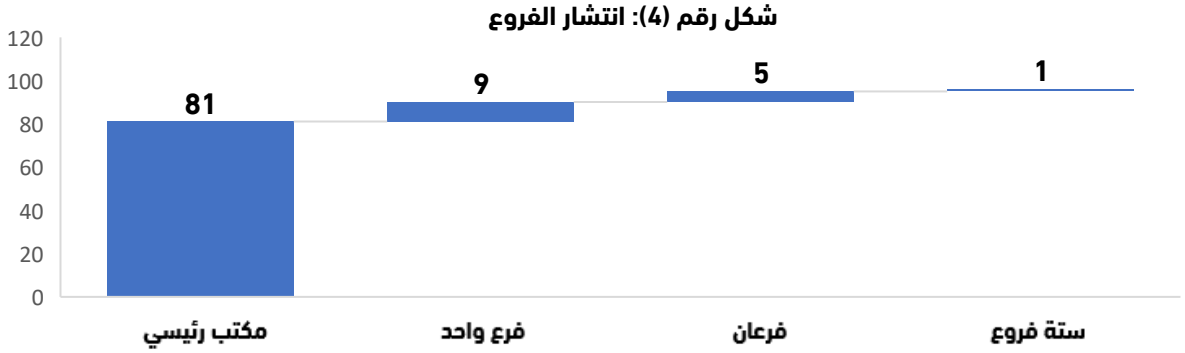

المصدر: عيّنة استطلاع الرأي

في حين تُشير بيانات هيئة تنظيم النقل البري إلى أن نسبة تركّز المكاتب التي تمارس عملها فقط من خلال فرعها الرئيسي بلغت (86.3%)، أي ما مجموعه (215) مكتباً، بينما بلغ عدد الفروع المنتشرة في مختلف محافظات المملكة ما مجموعه (48) فرعاً تعود لِـ (34) مكتباً.

وقد يُشير تركّز معظم المكاتب في موقع واحد وقلة انتشار الفروع إلى ارتفاع تكاليف التشغيل و/أو انخفاض الطلب على خدمات هذا النشاط، فضلاً عن توجّهها نحو التكيّف مع الظروف الاقتصادية الراهنة.

1.8. التركيبة الديموغرافية للعاملين:

يعمل في مكاتب تأجير السيارات السياحية ضمن عيّنة استطلاع الرأي ما مجموعه (487) موظفاً، يُمثّلون (22.4%) من إجمالي العاملين في النشاط والبالغ عددهم بحسب بيانات وزارة السياحة والآثار (2,177) موظفاً، وكانت غالبية الموظفين في عيّنة استطلاع الرأي من الذكور وبنسبة بلغت (90.1%).

أما من حيث الجنسية فقد بلغ عدد الموظفين الأردنيين العاملين في النشاط بحسب بيانات الوزارة ما مجموعه (1,940) أردنياً، في حين بلغ عدد غير أردني ما مجموعه (237)، مما يعكس الاعتماد الكبير لهذا النشاط على اليد العاملة المحلية وليست الوافدة، كما بلغت نسبة الذكور منهم (95.4%)، أي ما مجموعه (2,076) موظفاً، وهذه النسبة قريبة من ذات النسبة في عيّنة استطلاع الرأي.

1.9. القدرة التشغيلية:

بلغ عدد السيارات التي تمتلكها مكاتب تأجير السيارات السياحية في عيّنة استطلاع الرأي ما مجموعه (5,084) سيارة، تُمثّل ما نسبته (36.8%) من إجمالي عدد السيارات السياحية العاملة في السوق الرسمية والبالغ عددها (13,833) سيارة بحسب بيانات هيئة تنظيم النقل البري [آذار 2024]، وهذا يعكس الحصة السوقية الكبيرة للمكاتب المشمولة في العيّنة.

1.10. توزيع السيارات السياحية حسب التصنيف والعُمُر الزمني:

نتناول في هذا البند توزيع عدد السيارات السياحية لعيّنة استطلاع الرأي حسب المعيارين التاليين:

1.10.1. معيار تصنيف السيارة:

حازت السيارة العائلية الصغيرة (Compact) على المرتبة الأولى لكونها الأكثر توفّراً في السوق الرسمية وذلك بما مجموعه (2,206) سيارة بحسب عيّنة استطلاع الرأي، وبنسبة بلغت (43.4%) من إجمالي عدد السيارات لدى أفراد العيّنة، تلتها السيارة الصغيرة (Mini) بما مجموعه (1,207) سيارة، أي بنسبة (23.7%).

جدول رقم (4): توزيع السيارات السياحية حسب معيار تصنيف للسيارة

تصنيف السيارة	عدد السيارات	النسبة
سيارة صغيرة Mini	1,207	23.7%
سيارة عائلية صغيرة Compact	2,206	43.4%
سيارة عائلية Intermediate	940	18.5%
سيارة دفع رباعي SUV	391	7.7%
سيارة فاخرة Premium	94	1.8%
حافلة صغيرة Van	166	3.3%
تصنيفات أخرى Other Classifications	80	1.6%

المصدر: عيّنة استطلاع الرأي.

ويُشير الجدول رقم (4) إلى أن نوعي السيارات (Compact) و(Mini) تستحوذ على النصيب الأكبر في سوق تأجير السيارات السياحية في الأردن وبنسبة تتجاوز ثلثي أسطول السيارات، وقد يعود سبب ذلك لقيمة

بدل الايجار المعقولة لهذين النوعين، ولكفاءتهما في استهلاك الوقود، ووجود طلب مرتفع على قيادتهما من قِبل العملاء، الأمر الذي يؤكده تحليل الطلب على خدمات السيارات السياحية حسب تصنيف السيارة، والذي يأتي لاحقاً ضمن هذا التحليل.

1.10.2. معيار العُمُر الزمني للسيارة:

أظهرت نتائج تحليل عيّنة استطلاع الرأي أن أكبر عدد للسيارات السياحية من حيث عُمُرها الزمني كان للفئة التي يتراوح عمرها بين (2-3) سنوات، وبما مجموعه (1,615) سيارة، وهذا قد يُشير إلى حرص أصحاب مكاتب تأجير السيارات السياحية على اقتناء السيارات الأحدث وقد يعود ذلك لوجود طلب مرتفع عليها.

شكل رقم (5): توزيع السيارات السياحية حسب معيار العُمُر الزمني للسيارة

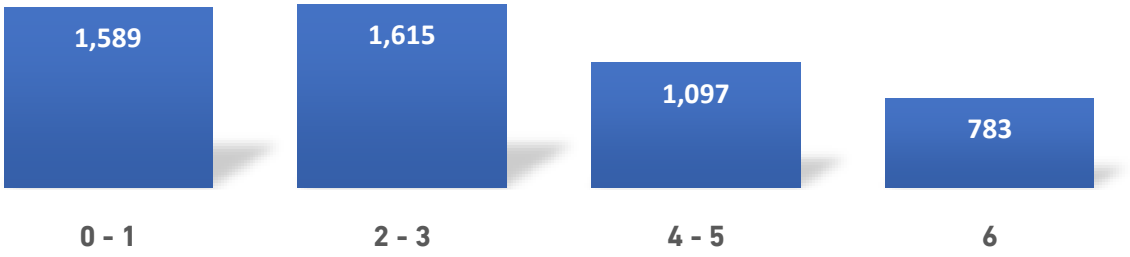

المصدر: عيّنة استطلاع الرأي

1.11. تحليل معدلات الإشغال والطلب على خدمات مكاتب تأجير السيارات السياحية:

أظهرت نتائج تحليل استجابات عيّنة استطلاع الرأي أن نسب إشغال السيارات السياحية خلال الفترة (2017-حزيران 2024) تراجعت بمعدل تراكمي بلغ نحو (4.4%)، وأنها خلال الفترة كاملة لم تتجاوز نسبة (61.2%) المرصودة في العام 2018، حيث بلغت أقل نسبة إشغال خلال تلك الفترة في عام 2020 وبما نسبته (22.2%) بحسب نتائج استطلاع الرأي الموضّحة في الجدول رقم (5)، بسبب تداعيات جائحة كورونا، وبمُعدّل تراجع بلغ (62.4%) عن العام 2019.

جدول رقم (5): نسب إشغال السيارات السياحية خلال الفترة (2017 - حزيران 2024)

السنة	نسب الإشغال	معدل التغير	معدّل التغير التراكمي
2017	60.5%	-	%4.4▼
2018	61.2%	%1.1▲	
2019	59.1%	%3.4▼	
2020	22.2%	%62.4▼	
2021	34.6%	%55.9▲	
2022	52.2%	%50.7▲	
2023	54.2%	%3.9▲	
حزيران 2024	44.1%	%18.6▼	

المصدر: عيّنة استطلاع الرأي.

وقد تراجع الطلب على خدمات تأجير السيارات السياحية خلال النصف الأول من العام الجاري بسبب الظروف الإقليمية وبالتحديد الحرب على غزّة، والتي أثرت تداعياتها على مختلف القطاعات الاقتصادية وخصوصاً القطاع السياحي في المملكة مع نهاية العام الماضي 2023، واستمرت منذ مطلع العام الجاري 2024 وحتى تاريخه، حيث لم يتجاوز إشغال السيارات السياحية في هذا العام ما نسبته (44.1%) بحسب عيّنة الاستطلاع، وبمعدّل تراجع بلغ نحو (18.6%) عن العام 2023.

وسنقوم في هذا البند بتحليل الطلب على السيارات السياحية بحسب عدّة معايير كالآتي:

1.11.1. الطلب حسب شخص المُستأجر:

يُشكّل طلب الأفراد على السيارات السياحية ما نسبته (72.6%) من إجمالي الطلب على خدمات تأجير السيارات السياحية بحسب عيّنة استطلاع الرأي، مما يجعلها الفئة الأكثر انتفاعاً بهذه الخدمات، ويأتي الطلب من قِبل شركات ومؤسسات القطاع الخاص في المرتبة الثانية بنسبة بلغت (17.7%)، ثم طلب الهيئات والمنظمات الدولية على خدمات تأجير السيارات السياحية في المرتبة الثالثة بنسبه (6.8%)، أما الجهات الحكومية، فكانت الفئة الأقل طلباً على خدمات التأجير السياحي بنسبة بلغت (2.9%).

وهذا يُشير إلى أن الحكومة ومؤسساتها لا تستفيد بشكل كبير من خدمات تأجير السيارات السياحية مقارنة بفئات أخرى، حيث بإمكان الحكومة هنا حثّ الوزارات والهيئات الرسمية على استخدام خدمات التأجير السياحي بدلاً من شراء وصيانة أساطيل من السيارات الحكومية، وذلك من خلال اتفاقيات شراكة بين القطاعين العام والخاص لتأجير السيارات للحكومة بأسعار تفضيلية، الأمر الذي يُعزّز الطلب على هذه الخدمة، ويساهم في زيادة نشاط تأجير السيارات السياحية، ويدعم الاقتصاد الوطني.

1.11.2. الطلب حسب جنسية المُستأجر:

تصَدّرَ طلب الأردنيين المُغتربين على السيارات السياحية ما نسبته (30.9%) من إجمالي طلب الأفراد على خدمات تأجير السيارات السياحية ضمن عيّنة الاستطلاع كما هو مُوضّح في الشكل رقم (6)، وجاء طلب الزوّار العرب في المرتبة الثانية من طلب الأفراد على خدمات تأجير السيارات السياحية بنحو (26.4%) من إجمالي طلب الأفراد، وقُدّر طلب السياح الأجانب بنحو (24.0%)، أما الأردنيون المُقيمون فقد شكّل طلبهم من إجمالي طلب الأفراد على خدمات تأجير السيارات السياحية ما نسبته (18.6%).

شكل رقم (6): توزيع الطلب على السيارات السياحية حسب جنسية المُستأجر

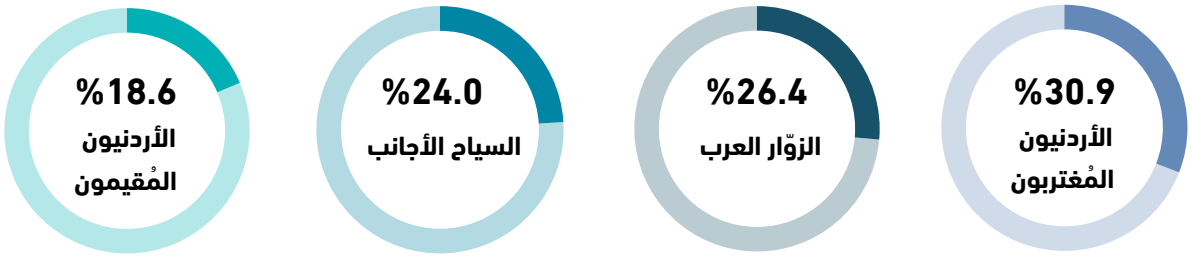

المصدر: عيّنة استطلاع الرأي

1.11.3. الطلب حسب تصنيف السيارة السياحية:

يُشير الجدول رقم (6) إلى الطلب المُقدّر على مختلف تصنيفات السيارات في سوق تأجير السيارات السياحية في عيّنة الاستطلاع، فقد تصدّرت السيارات العائلية الصغيرة (Compact) الطلب بنسبة (36.9%)، مما يعكس تفضيلاً واضحاً لهذه الفئة من قبل المستأجرين، يليها الطلب على السيارات الصغيرة (Mini) بنسبة (26.7%)، وهذه الأخرى تحظى بطلب مرتفع أيضاً، وتؤكد هذه النسب ما سبق تناوله في بند معيار التصنيف رقم (1.9.1.) وهو استحواذ صِنفي السيارات أعلاه على ثلثي أسطول السيارات في عيّنة الاستطلاع نتيجة الطلب المُرتفع عليها.

جدول رقم (6): الطلب حسب تصنيف السيارات السياحية

تصنيف السيارة	الطلب على السيارة	الترتيب
سيارة عائلية صغيرة Compact	36.9%	1
سيارة صغيرة Mini	26.7%	2
سيارة عائلية Intermediate	16.0%	3
سيارة دفع رباعي SUV	10.8%	4
حافلة صغيرة Van	6.1%	5
سيارة فاخرة Premium	2.9%	6
تصنيفات أخرى Other Classifications	0.6%	7

المصدر: عيّنة استطلاع الرأي.

وجاءت السيارات العائلية (Intermediate) في المرتبة الثالثة بمساهمة (16.0%) من الطلب، مما يدل على اهتمام جيد بالسيارات التي توفر مساحة أكبر للعائلات أو المجموعات السياحية، في حين سجلّ الطلب على سيارات الدفع الرباعي (SUV) ما نسبته (10.8%)، مما يشير إلى احتياج البعض لمركبات قادرة على التعامل مع مناطق جغرافية متنوعة، أمّا الطلب على الحافلات الصغيرة (Van)، فهي تلبي طلباً بنسبة (6.1%)، مما يعكس استخداما أقل لهذه الفئة، في حين مثّل الطلب على السيارات الفاخرة (Premium) ما نسبته (2.9%) فقط، مما يشير إلى أن الرغبة في السيارات الفاخرة منخفضة نسبياً، وأخيراً، تصنيفات أخرى من السيارات وهي الأقل طلباً بنسبة بلغت (0.6%)، مما يعكس محدودية استخدام هذه التصنيفات من السيارات.

1.11.4. الطلب حسب نوع السيارة السياحية:

بيّنت نتائج استطلاع الرأي أن سيارة (هيونداي النترا) هي الأعلى طلباً من قبل العُملاء، وذلك وفق ما أشار إليه نحو (17.5%) من مُفردات العيّنة، يليها في المرتبة الثانية سيارة (كيا سيراتو) وذلك وفقاً لحوالي (12.2%) من مُفردات العيّنة كما في الشكل رقم (7).

شكل رقم (7): الطلب حسب نوع السيارة

Hyundai Elantra
(Intermediate)
المرتبة الأولى - بنسبة (17.5%)

Kia Cerato
(Intermediate)
المرتبة الثانية - بنسبة (12.2%)

Nissan Sunny
(Compact)
المرتبة الثالثة - بنسبة (9.8%)

MG 5
(Intermediate)
المرتبة الرابعة - بنسبة (7.4%)

Hyundai Accent
(Compact)
المرتبة الخامسة - بنسبة (5.8%)

Kia Picanto
(Mini)
المرتبة السادسة - بنسبة (5.3%)

المصدر: عيّنة استطلاع الرأي

في حين أن نحو (70%) من أفراد العيّنة أشاروا إلى وجود طلب مُرتفع أيضاً على أنواع أخرى من السيارات منها [(نيسان صني)، و(أم جي 5)، و(هيونداي أكسنت)، و(كيا بيكانتو)، وغيرها الكثير].

1.11.5. الطلب حسب وسيلة الحجز:

أظهرت نتائج تحليل عيّنة الاستطلاع أن حجز السيارات السياحية من خلال زيارة مقّر مكاتب تأجير السيارات السياحية يُمثل أعلى الطلب حسب وسيلة الحجز، حيث يتم حجز (40%) من السيارات عبر زيارة مقرّات المكاتب مباشرة، ثم تأتي وسيلة الحجز عن طريق التطبيقات على الموبايل في المرتبة الثانية وبنسبة (32.4%)، مما يشير إلى أن هناك شريحة كبيرة من العملاء يفضلون استخدام التطبيقات لحجز السيارات السياحية، يليها الحجز عن طريق المواقع الإلكترونية لمكاتب التأجير بنسبة من الطلب بلغت (15.1%)، وأقّلها الحجز عن طريق مواقع إلكترونية عالمية بنسبة بلغت (12.5%) كما في الجدول رقم (7).

جدول رقم (7): الطلب حسب وسيلة الحجز

وسيلة الحجز	مقرّ المكتب	تطبيقات على الموبايل	الموقع الإلكتروني للمكتب	المواقع الإلكترونية العالمية
النسبة من الطلب	%40.0	%32.4	%15.1	%12.5

المصدر: عيّنة استطلاع الرأي.

1.11.6. الطلب حسب مُدّة التأجير:

تُشير نتائج تحليل الاستجابات على استطلاع الرأي إلى أن التأجير لمدّة (أسبوع) هو الأكثر طلباً وبنسبة بلغت (28.6%) من إجمالي الطلب على السيارات السياحية بحسب مدّة التأجير، مما يعكس تفضيل الكثير من المستأجرين لفترات تأجير متوسطة، وربما يكون ذلك لأغراض التجوّل السياحي أو العمل المؤقت.

في حين أن التأجير لمدة (يومين) جاء في المرتبة الثانية من حيث الطلب على السيارات السياحية وبنسبة بلغت (24.0%) ويُشير ذلك إلى احتياجات العملاء قصيرة الأمد المُرتبطة بأنشطة نهاية الأسبوع، كما قّدر الطلب على تأجير السيارات السياحية لمدة (شهر) بنحو (10.1%)، مما يُشير إلى أن استخدام السيارات لفترة طويلة ليس هو الخيار الأكثر شيوعاً كما يُوضّح الشكل رقم (8).

شكل رقم (8): الطلب حسب مدّة التأجير

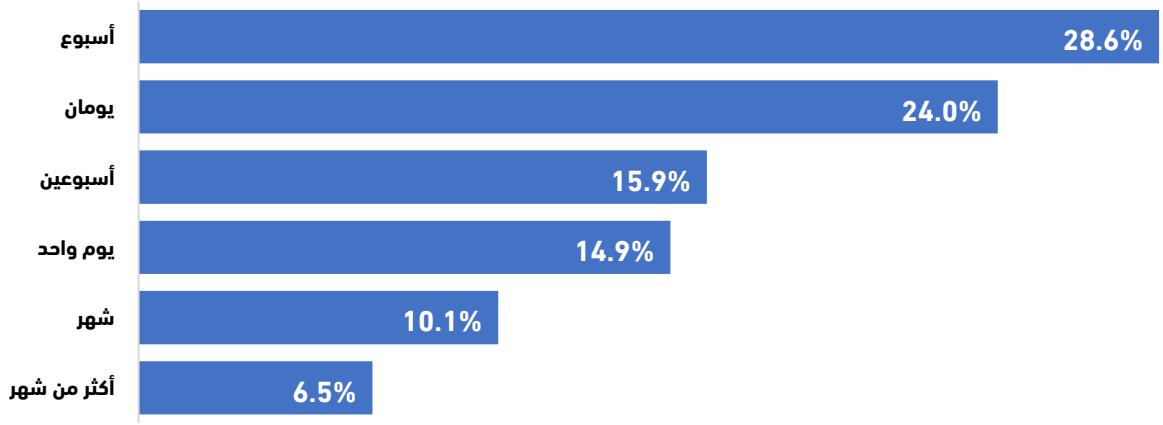

المصدر: عيّنة استطلاع الرأي

1.11.7. الطلب حسب تَعدُّد المواسم:

ولكون الطلب على السيارات السياحية يعتمد على تعدد المواسم، فقد أشار نحو (70.8%) من مفردات عيّنة استطلاع الرأي أن موسم (عودة المُغتربين) يُمثّل الموسم الأساسي للطلب على خدمات تأجير السيارات السياحية، وفي المرتبة الثانية جاء موسم الأعياد الدينية بنسبة تأييد نحو (68.8%) من أصحاب المكاتب، ثم موسم (عطلة نهاية الأسبوع) بنسبة تأييد بلغت (58.3%).

1.12. بدلات تأجير السيارات السياحية لليوم الواحد:

تشير البيانات المقدمة في استطلاع الرأي إلى أن متوسط بدلات تأجير السيارات السياحية لليوم الواحد حسب تصنيف السيارة يُظهر بوضوح تفاوت الأسعار بناءً على تصنيف السيارة، بحسب الأرقام الواردة في الجدول رقم (8):

جدول رقم (8): بدلات تأجير السيارات السياحية لليوم الواحد

تصنيف السيارة	متوسط بدل التأجير لليوم الواحد (دينار) (شاملاً الضريبة العامة على المبيعات)
سيارة صغيرة Mini	**17**
سيارة عائلية صغيرة Compact	**20**
سيارة عائلية Intermediate	**28**
سيارة دفع رباعي SUV	**37**
سيارة فاخرة Premium	**55**
حافلة صغيرة Van	**48**

المصدر: عيّنة استطلاع الرأي.

تُعتبر السيارات الصغيرة (Mini) الخيار الأفضل للعملاء الذين يبحثون عن تكلفة منخفضة للتأجير، حيث بلغ متوسط بدل الايجار لهذا التصنيف من السيارات نحو (17) دينار لليوم الواحد، تليها من حيث التكلفة المُنخفضة للتأجير السيارات العائلية الصغيرة (Compact) ببدل ايجار يبلغ نحو (20) دينار لليوم الواحد، ثمّ السيارات العائلية (Intermediate) ببدل ايجار يبلغ نحو (28) دينار لليوم الواحد.

وتُمثّل السيارات الفاخرة (Premium) الفئة ذات الأسعار الأعلى وبمتوسط بلغ نحو (55) دينار لليوم الواحد، مما يعكس مستوى الرفاهية والتجهيزات المتقدمة التي توفرها المكاتب للعملاء الذين يبحثون عن تجربة تأجير فاخرة.

كما أن هناك فرق واضح بين متوسط بدلات تأجير السيارات السياحية بحسب استجابة أفراد عيّنة استطلاع الرأي وبين بدلات الإيجار المُعلنة في المواقع الإلكترونية سواء المحليّة أو العالمية، وهذا يُبرر أنّ الحجز عن طريق زيارة مقرّ مكاتب تأجير السيارات السياحية هو الأعلى من بين مُختلف وسائل الحجز، وذلك لكونه يمنح العميل أو المُستأجر فُرصة التفاوض على بدل الإيجار والحصول على أسعار تفضيلية عن الأسعار المُعلنة، حيث يُبيّن الجدول رقم (9) بدلات تأجير بعض السيارات السياحية لليوم الواحد حسب تصنيفها

(شاملة للضريبة العامة على المبيعات)، وذلك كما هي خلال شهر تموز 2024 (أي في موسم الذروة) من أحد المواقع الإلكترونية العالمية المُختصّة، والذي يُصنّف كأحد أفضل مواقع حجز تأجير السيارات العالمية.

جدول رقم (9): بدلات تأجير السيارات السياحية حسب التصنيف من موقع إلكتروني عالمي مُختصّ

تصنيف السيارة	الحد الأدنى	الحدّ الأعلى
Mini	40.44 $ (28.7 دينار)	103.95 $ (73.7 دينار)
	Citroen C1	Kia Picanto
Compact	49.83 $ (35.3 دينار)	155.98 $ (110.6 دينار)
	Nissan Sunny	Chevrolet Cavalier
Intermediate	64.43 $ (45.7 دينار)	154.73 $ (109.7 دينار)
	Nissan Sentra	Kia Cerato
Premium	93.83 $ (66.5 دينار)	644.65 $ (457.1 دينار)
	Toyota Camry	Mercedes-Benz S Class
Standard SUV	59.13 $ (41.9 دينار)	290.73 $ (206.1 دينار)
	Geely GX7	Toyota Innova

المصدر: www.discovercars.com

1.13. التحدّيات التشغيلية والتمويلية التي تواجه مكاتب تأجير السيارات السياحية:

تواجه مكاتب تأجير السيارات السياحية تحديات تشغيلية ومالية مختلفة تؤثر على نشاطها وعلى حصتها في السوق، حيث تُعاني معظم المكاتب من [ارتفاع تكاليف التشغيل] التي تُعتبر أكبر عقبة تواجههم، الأمر الذي أكّده نحو (59.2%) من مفردات عيّنة استطلاع الرأي، حيث تُشكّل هذه التكاليف المرتفعة ضغطاً كبيراً على المكاتب وتَحُدّ من قُدرتها على تحقيق الأرباح، كذلك، تُعد [المنافسة السعرية] الشديدة بين المكاتب وعدم وجود توافق على حدود سعرية معينة تحدياً بارزاً، حيث يُعاني (16.3%) من المكاتب من ضغوط المنافسة التي تؤثر على قدرتها في الحفاظ على أسعار تنافسية دون التأثير على جودة الخدمات.

أما من ناحية العمر التشغيلي، فإن [تدنّي العمر التشغيلي للسيارات] يُعدّ تحدياً ملحوظاً أيضاً، حيث أن (8.6%) من المكاتب ترى أن هذه المشكلة تؤثر سلباً على عملياتها وتزيد من تكاليف الاستبدال.

كما يُوضّح الشكل رقم (9) أن [عدم توفر التسهيلات الائتمانية بشروط ميسرة] يُشكّل عقبة أمام (7.7%) من المكاتب، والتي تواجه صعوبة الحصول على تمويل بشروط مُيسّرة، مما يَحدّ من قدرتها على تنويع وتوسيع أسطول سياراتها أو تحديث موديلاتها، إضافة إلى ذلك، تَبرُز مشكلة [عدم التزام بعض العملاء أو المُستأجرين بالتسديد]، وهي المُشكلة التي تواجهها (5.6%) من المكاتب، والتي تُعدّ مصدر قلقٍ يؤثر على التدفقات النقدية واستدامة الأعمال لديهم.

شكل رقم (9): التحدّيات التشغيلية والتمويلية

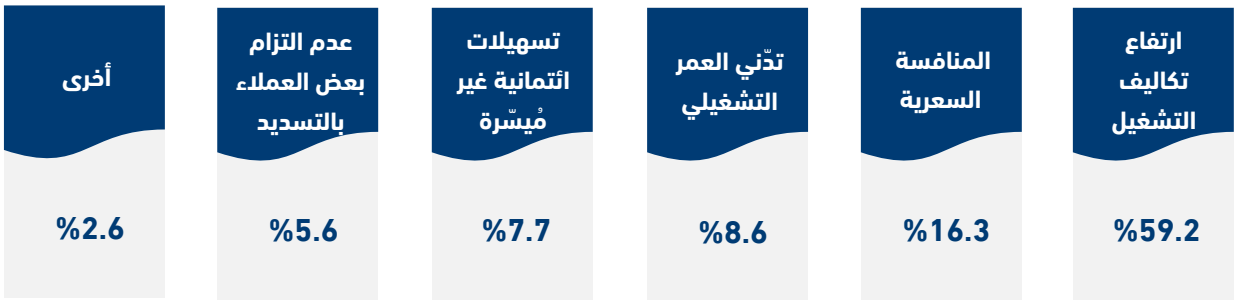

المصدر: عيّنة استطلاع الرأي

1.14. التحدّيات التي تواجه مكاتب تأجير السيارات السياحية مع الجهات الحكومية والرسمية:

يُشير تعدد التحديات التي تواجه مكاتب تأجير السيارات السياحية مع مختلف الجهات الحكومية والرسمية إلى مدى الأهمية الكبيرة لمعالجتها وأثر ذلك في تحسين بيئة العمل لهذه المكاتب، وتأتي في مُقدّمة هذه التحديات [ارتفاع قيمة الرسوم] كأكبر تحدٍ وذلك بحسب (49.1%) من مفردات عيّنة استطلاع الرأي، مما يُشكّل ضغطاً على التكاليف التشغيلية للمكاتب ويَحُد من قدرتها على تقديم خدماتها بأسعار تنافسية، كما أن [كثرة المخالفات المرورية وارتفاع قيمتها] يُعد تحديًا آخر بحسب (31.6%) من المكاتب، وقد يؤدّي التأخر في رصدها إلى تراكمها وزيادة العبء المالي على المكاتب نتيجة قيامها بسداد المخالفات عِوَضاً عن المُستأجرين، مما يؤثر سلباً على إدارة المكاتب لتدفقاتها النقدية.

كما يُشير الجدول رقم (10) إلى أن مُشكلة [طول إجراءات التقاضي] وخاصة ما يتعلق بالمسؤولية المدنية تُعتبر عقبة هامّة تواجه (7.0%) من المكاتب، هذه الإجراءات المُطوّلة قد تؤدي إلى تأخير في حل الدّعاوى والنزاعات القانونية، مما يزيد من التكاليف ويؤثر على أداء ونشاط المكاتب.

جدول رقم (10): تحديات مكاتب تأجير السيارات السياحية مع الجهات الحكومية والرسمية

التحدّيات	نسبة الاستجابات
ارتفاع قيمة الرسوم	%49.1
كثرة المخالفات المرورية وارتفاع قيمتها	%31.6
طول إجراءات التقاضي	%7.0
الإجراءات البيروقراطية	%6.0
أخرى	%6.3

المصدر: عيّنة إستطلاع الرأي.

ويرى (6.0%) من أصحاب مكاتب التأجير أن [الإجراءات البيروقراطية] لدى الجهات الحكومية عند إنجاز معاملاتهم، تُعطّل عمليات المكاتب وتزيد من تعقيد الإجراءات اللازمة للحصول على الموافقات أو التراخيص اللازمة.

وبحسب تصريح مديرية الأمن العام فقد بلغ عدد المخالفات المُحرّرة على السيارات السياحية خلال الفترة (2014- تموز 2024) ما مجموعه (655,862) مخالفة أي بمتوسط (5) مخالفات لكل سيارة سياحية سنوياً.

وكان من أبرز أنواع المخالفات وأكثرها تكراراً مخالفات السُّرعات، ثم مخالفات الوقوف بأنواعها ثم مخالفات الوثائق وغيرها.

1.15. التحدّيات العامّة التي تواجه أداء نشاط تأجير السيارات السياحية:

يواجه نشاط تأجير السيارات السياحية مجموعة من التحديات التي بالإمكان اعتبارها تحدّيات عامّة تتداخل معاً لتُشكّل بيئة مُعقّدة تؤثّر بقوّة على استقرار ونمو النشاط.

من بين أبرز هذه التحديات [السوق غير الرسمية]، حيث أفاد (36.6%) من أصحاب المكاتب أن هذا التحدي يأتي بالمرتبة الأولى ويَضُرّ بنشاط المكاتب في السوق الرسمية، حيث يؤدي النشاط غير الرسمي والمُتمثّل بقيام بعض الأفراد أو الجهات بتوفير خدمات تأجير السيارات الخصوصية، إلى منافسة غير عادلة، ويُضعِف من قُدرة المكاتب المُرخّصة لهذه الغاية على تقديم خدماتها بجودة وأسعار منافسة.

وتأتي [الحوادث المفتعلة] كثاني أكبر تحدٍ بحسب ما أفاد به (26.0%) من أصحاب المكاتب، حيث أن هذه الحوادث التي يتم تدبيرها عمداً للحصول على تعويضات من شركات التأمين، تزيد من الأعباء المالية والقانونية على مكاتب تأجير السيارات، مما يؤثر على هوامش الربح ويزيد من كلف التأمين على السيارات.

بينما يرى (18.7%) من أصحاب المكاتب كما في الشكل رقم (10) أن [التأثّر بالظروف والأحداث الإقليمية والعالمية] يُعدُّ تحدياً خارجياً كبيراً حيث تؤدي التغيرات في الوضع السياسي أو الاقتصادي، أو الصحي على المستويين الإقليمي والعالمي يُؤدّي إلى تقلبات كبيرة في الطلب على خدمات تأجير السيارات السياحية، مَثَلُهُ كمثل القطاع السياحي خاصة في حالات الحرب أو انتشار الأوبئة.

شكل رقم (10): التحدّيات العامّة التي تواجه أداء نشاط تأجير السيارات السياحية

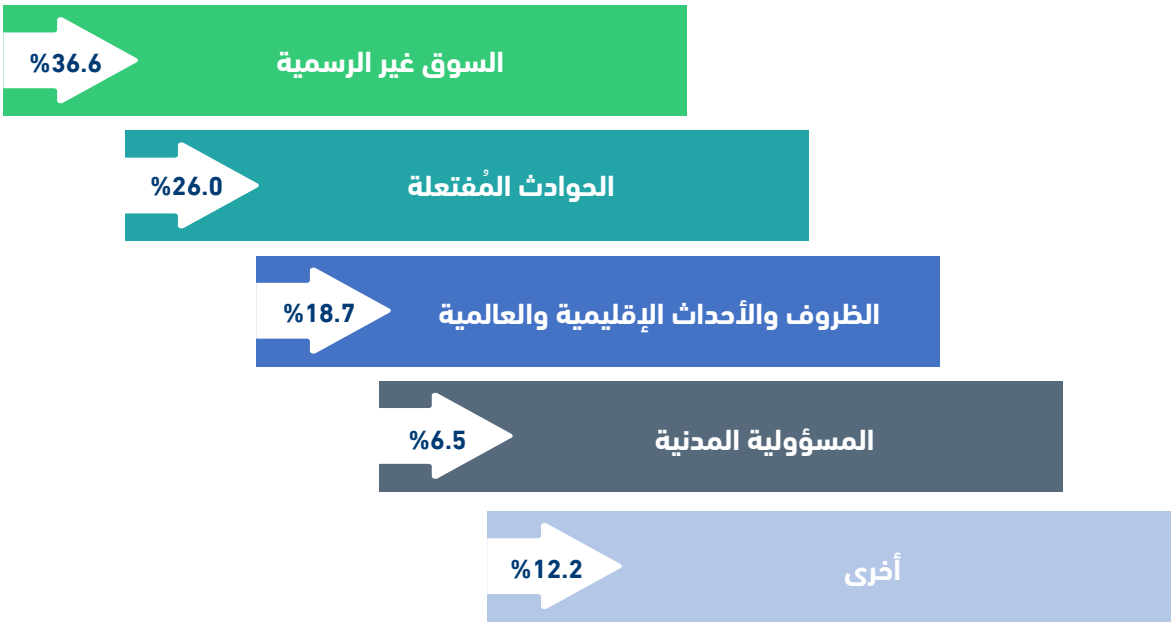

المصدر: عيّنة استطلاع الرأي

كما أفادت ما نسبته (6.5%) من المكاتب أن [المسؤولية المدنية] تُعدّ من التحديات العامّة التي تؤثر بشكل كبير ومُباشر على بقاء المكاتب في النشاط او الخروج منه، حيث أنها قد تتعرّض لدعاوى قضائية مرتبطة بالحوادث التي يكون المُستأجر (أي السائق) هو المُتسبّب بها، وهذه المسؤولية تتطلب إجراء تعديلٍ في التشريعات ذات العلاقة من أجل توفير تأمينات كافية لحماية المكاتب من الدعاوى المُحتملة.

وتجدر الاشارة هنا إلى ارتفاع عدد حوادث السير المُسجّلة لدى مديرية الأمن العام والعائدة للسيارات السياحية لتصل إلى ما مجموعه (5,603) حادثاً في العام 2023 وذلك مقارنة بما مجموعه (3,432) حادثاً في عام 2020، أي بمعدل نمو بلغ نحو (63.3%).

1.16. الدعاوى التعويضية في نطاق المسؤولية المدنية:

في إطار الاستفسار الذي تناوله استطلاع الرأي المُوجّه لمكاتب تأجير السيارات السياحية حول عدد الدعاوى التعويضية التي تعرّضت لها في نطاق المسؤولية المدنية، ونتيجة حوادث تسبّب بها عُملاء أو مُستأجرون، فقد أشارت النتائج إلى أن (27) من أفراد العيّنة أكدوا تعرّض مكاتبهم لدعاوى تعويضية في نطاق المسؤولية المدنية، وتُشكّل هذه المكاتب ما نسبته (28.1%) من مجموع مفردات العيّنة.

وقد بلغ عدد الدعاوى التعويضية ما مجموعه (36) دعوى تعويضية، منها (9) دعاوى لم تتوفر بشأنها بعدْ أي بيانات حول المبالغ المالية التعويضية، بينما بلغ مجموع التعويضات المالية لِلدعاوى التعويضية المُتبقّية وعددها (27) دعوى ما قيمته (2,864,710) دينار أردني، أي بمتوسط بلغت قيمته (106,100) دينار للدعوى الواحدة.

1.17. أبرز الحلول المُقترحة لتجاوز مختلف التحديات التي تواجه أصحاب مكاتب ونشاط تأجير السيارات السياحية:

أظهرت إجابات أصحاب مكاتب تأجير السيارات السياحية مجموعة من الحلول المُقترحة التي يرونها أساسية لتجاوز التحديات التي تواجه مكاتبهم والنشاط بشكل عام، حيث جاء في مقدمة هذه الحلول [الإعفاء أو التخفيض الجمركي]، الذي حاز على تأييد (21.6%) من مفردات العيّنة، حيث تتوقّع هذه الفئة من المكاتب أن الاعفاء من أو تخفيض الرسوم الجمركية على السيارات يُمكن أن يُخفّف من الأعباء المالية عليها، مما يسمح لها بتوسيع وتحديث وتنويع أسطولها من السيارات وتقديم خدماتها بأسعار تنافسية.

وجاء مُقترح [زيادة العُمُر التشغيلي للسيارات] كحلٍ ثانٍ بنسبة (11.9%)، حيث يرى أصحاب هذه المكاتب أن تمديد الفترة الزمنية القانونية لاستعمال السيارات في خدمات التأجير يُقلّل من الحاجة للاستثمار المُتكرر في سيارات جديدة ضمن فترات أقل ويُخفّض من تكاليف التشغيل بشكل كبير.

[تخفيض الرسوم الضريبية] كان أيضاً من بين الحلول المقترحة، حيث أيّده (10.8%) من أصحاب المكاتب، ويَرَوْن في تخفيض الضرائب المفروضة على نشاط التأجير من شأنه أن يُخفف من العبء المالي، مما يعزز من القدرة التنافسية لهم ويُمكّنهم من تقديم خدمات أفضل للعملاء.

من ناحية أخرى، جاء [الترويج والإعلان] لنشاط تأجير السيارات السياحية وبالتحديد من خلال وزارة السياحة والآثار وهيئة تنشيط السياحية، كأحد الحلول التي يُمكن أن تساعد في تعزيز الطلب على خدمات تأجير السيارات، وقد اقترح هذا الحل نحو (7.9%) من أفراد العيّنة، حيث تحسين الجهود الترويجية والإعلانية يمكن أن يزيد من الوعي بخدمات المكاتب ويجذب مزيداً من العملاء.

يرى كذلك ما نسبته (7.9%) من أفراد العيّنة أن [تعديل التشريعات] وبالتحديد تلك المتعلقة بالمسؤولية المدنية]، يُمكن أن يحمي المكاتب ويجعل البيئة التنظيمية لها أكثر ملاءمة لنشاطهم.

جدول رقم (11): أبرز الحلول المُقترحة لتجاوز تحدّيات مكاتب ونشاط تأجير السيارات السياحية

الحلول المُقترحة	نسبة الاستجابات
الإعفاء أو التخفيض الجمركي	%21.6
زيادة العُمُر التشغيلي للسيارات	%11.9
تخفيض الرسوم الضريبية	%10.8
الترويج والإعلان	%7.9
تعديل التشريعات	%7.9
إقصاء دور السوق غير الرسمية	%7.2
أخرى	%26.4

المصدر: عيّنة استطلاع الرأي.

وأخيرًا، يُوضّح الجدول رقم (11) أن [إقصاء دور السوق غير الرسمية] يُعتبر من الحلول المُهمّة بحسب ما أفاد به (7.2%) من مفردات عيّنة استطلاع الرأي، حيث أن تنظيم السوق بشكل أكبر والتصدي للجهات غير المُرخّصة سيُعزّز المنافسة العادلة ويضمن التزام جميع الأطراف بالقوانين واللوائح، مما يُحسّن من جودة الخدمات المقدمة.

1.18. عوامل جذب العملاء إلى خدمات مكاتب تأجير السيارات السياحية:

تقوم مكاتب تأجير السيارات السياحية بعدد من الأنشطة لجذب العملاء والمُستأجرين للتعامل معها والاستفادة من خدماتها، وفي هذا السياق، أشار نحو (28.4%) من أفرد عينة الاستطلاع أن (إسم المكتب وسمعته) يُعدّ أحد أهم عوامل جذب العملاء والمُستأجرين للتعامل مع مكاتبهم.

شكل رقم (11): عوامل جذب العملاء

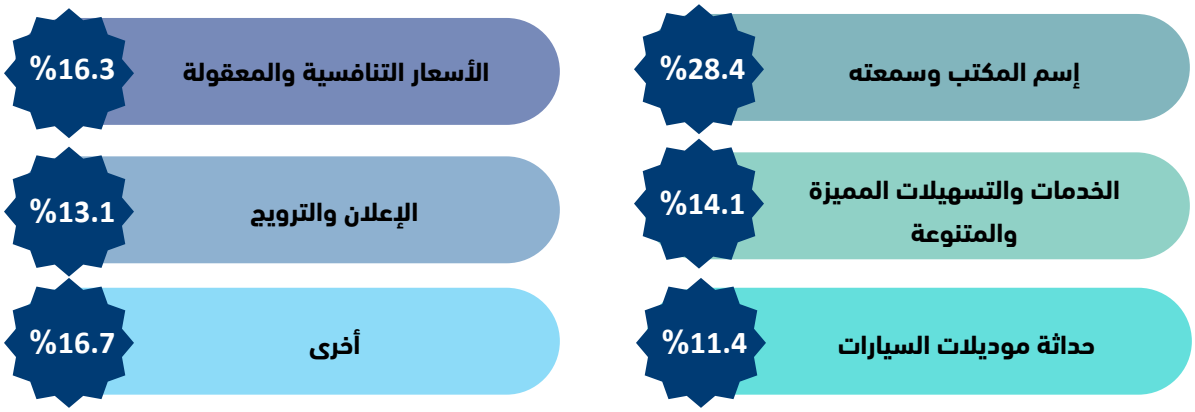

المصدر: عيّنة استطلاع الرأي

ويُشير الشكل رقم (11) إلى أن (16.3%) من أفرد العيّنة يرون أن (الأسعار التنافسية والمعقولة) التي تعرضها المكاتب كبدلات إيجار تأتي في المرتبة الثانية من حيث أهم عوامل جذب العملاء، في حين أن نحو (55.3%) من أفراد العيّنة أشاروا إلى وجود عوامل جذب أخرى ذات أهمية منها [(الخدمات والتسهيلات المميزة والمتنوعة)، و(الاعلان والترويج)، و(حداثة موديلات السيارات)، وغيرها].

1.19. التطلّعات المستقبلية لأصحاب مكاتب تأجير السيارات السياحية:

صرّح أصحاب مكاتب تأجير السيارات السياحية بتوجّهاتهم المستقبلية تجاه استمرار استثماراتهم و/أو الخروج من هذا النشاط، حيث أشارت نتائج استطلاع الرأي إلى أن (39.6%) من مفردات العيّنة يُخطّطون لِـ [تنويع أسطول سياراتهم وتحديث موديلاتها]، بينما يُخطّط (27.1%) من أصحاب المكاتب إلى [تخفيض التكاليف التشغيلية من خلال بيع جزء من سياراتهم وتخفيض عددها، أو تخفيض عدد الموظفين أو أي مصاريف أخرى]، في حين يُفكّر ما نسبته (13.0%) من أصحاب المكاتب في [البحث عن فرص استثمارية أخرى تمهيداً لتصفية أعمالهم والخروج من نشاط تأجير السيارات السياحية]، ويُحاول (8.9%) منهم [التأقلم مع الوضع الاقتصادي الراهن]، وذلك في محاولة منهم للاستمرار في النشاط على أمل حدوث تغيير جوهري سواء على الصعيد المحلي أو الاقليمي يؤدي في النتيجة إلى تحسّن مؤشرات أداء هذا النشاط.

2. مُساهمة نشاط تأجير السيارات السياحية في الاقتصاد الوطني:

يتأثر نشاط تأجير السيارات السياحية في المملكة بشكل كبير وملحوظ بالأزمات العالمية والاقليمية الأخيرة كالقطاع السياحي تماماً، فكان من أبرز ما واجهته الأنشطة الاقتصادية في المملكة مؤخراً تداعيات جائحة كورونا ثمّ الحرب على غزّة، الأمر أدّى إلى تراجع حاد في الطلب على خدمات تأجير السيارات السياحية، ونتيجة تأثر قطاع السياحة بشكل كبير بهذه الأزمات وتراجع أعداد السياح والزّوار، فقد ساهمت هذه الظروف في استمرار التراجع الكبير في ايرادات المُنشآت العاملة في نشاط تأجير السيارات السياحية، حيث واجهت بعض تلك المنشآت تحديات مالية جسيمة أدّت إلى خروجها من السوق، فكان لا بُد من تسليط الضوء على هذه التحديات وبيان الجدوى الاقتصادية من استمرار بقية المنشآت في ممارسة نشاطها، بالإضافة إلى تقديم تصوّر مالي لمُستقبل ومصير تلك المنشآت خلال السنوات القليلة القادمة في ظل التراجع الحادّ في الطلب على خدمات هذا النشاط، فكان لا بُد من تقييم مؤشرات الربحية لمعرفة الوضع المالي الحقيقي للمُنشآت العاملة في هذا النشاط، وايجاد رؤية واضحة حول كيفية تحسين الأداء المالي لها، وقياس أثر الفرص المتاحة على أدائها المالي ومساهمتها في الاقتصاد الوطني، ومُشاركة ذلك مع الجهات الرسمية ذات الاختصاص للمُساهمة في اتّخاذ القرارات المناسبة في سبيل التخفيف من ثقل الأعباء على هذا النشاط أسوة بغيره من الأنشطة الاقتصادية التي نالت فرصة الحصول على بعض الحوافز والاعفاءات ولو كانت لفترات مؤقتة، وتالياً ما تم تناوله في هذا المحور:

2.1. بيان الجدوى الاقتصادية لمكاتب تأجير السيارات السياحية:

في إطار تحليل الجدوى الاقتصادية لمكاتب تأجير السيارات السياحية نتناول في هذه الجزئية تحليلاً لمؤشرات الربحية المتعلقة بأحد مكاتب تأجير السيارات السياحية، والتي تنطبق على غالبية مكاتب التأجير لتقارب المُعطيات بينها من حيث ارتفاع الكلف التشغيلية وتأثرها بذات الأزمات، وعليه سيتم احتساب مؤشرات الربحية للمكتب المُفترض [وهي: معدل العائد على الاستثمار (Return on Investment)، معدل العائد الداخلي (Internal Rate of Return)، فترة استرداد رأس المال (Pay Back Period)، صافي القيمة الحالية (Net Present Value)] وذلك بناء على الفرضيات المُحدّدة أدناه:

- عدد السيارات لدى المكتب: (30) سيارة (وهو الحد الالزامي الأدنى لعدد السيارات في مكتب التأجير).
- نوع وموديل السيارة: هيونداي النترا 2024، وهي ضمن تصنيف سيارة عائلية (Intermediate).
- نسبة التمويل الذاتي من إجمالي قيمة السيارات: (50%) أي أن النسبة المُتبقية يتم تمويلها من خلال تسهيلات ائتمانية ممنوحة من جهات تمويلية متخصصة مثل البنوك المصرفية أو الشركات التمويلية.
- بدل الايجار: (25) ديناراً أردنياً (غير شامل للضريبة العامة على المبيعات)، علماً بأن بدل إيجار هذا النوع من السيارات بحسب استطلاع الرأي هو (28) دينارا أردنياً (شاملاً الضريبة العامة على المبيعات)، وبحسب المواقع الإلكترونية المتخصصة هو (45) ديناراً (شاملاً الضريبة العامة على المبيعات)، وبدل ايجارها في السوق غير الرسمي هو (18) ديناراً أردنياً.
- نسبة إشغال السيارات السياحية: (80%)، علماً بأن هذه النسبة بلغت حتى منتصف هذا العام نحو (44.1%) بحسب نتائج عيّنة استطلاع الرأي.

- عدد موظفي المكتب الذي يُشغّل (30) سيارة هو (5) موظفين.

وبعد اسقاط الفرضيات السابقة على نموذج صُمِّمَ خصيصاً لتحليل الجدوى الاقتصادية لمكتب التأجير باستخدام أدوات ودوالّ (Microsoft Excel)، نُدرج تالياً نتائج مؤشرات الربحية وتفسيراتها:

Profit Margin	NPV (JOD)	PBP (Month)	IRR %	ROI %
%14.1	128,262	109	%14.18	%3.06

- معدل العائد على الاستثمار (ROI): (3.06%)، تعتبر هذه النسبة منخفضة، الأمر الذي يدل على أن العوائد ليست كافية بالنسبة لرأس المال المُستثمَر.
- معدل العائد على الاستثمار (IRR): (14.18%)، وهي نسبة منخفضة مقارنة بالتكاليف أو العوائد المُحتملة، وهذا يدل على أن المشروع قد لا يُعتبر جذاباً من حيث العائد مُقارنة بفرص استثمارية أخرى.
- فترة استرداد رأس المال (PBP): (109) شهور، وهذا المؤشر يعني أن الوقت المُتوقع لاسترداد رأسمال المشروع الأوّلي يتجاور الشهر الأول من السنة العاشرة، وهي فترة طويلة وغير مرغوبة بالنسبة للمُستثمرين خاصة عند مقارنتها مع فرص استثمارية أخرى تتمتع بعوائد أسرع.
- صافي القيمة الحالية: (128,262) دينار أردني، حيث يُمثّل هذا المبلغ الفرق بين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المُستقبلية الداخلة والخارجة خلال عشر سنوات، مخصوماً بمعدل (10%)، مطروحاً منه قيمة الاستثمار الأولي للمكتب، وبالرغم من كون صافي القيمة الحالية ايجابياً، إلا أن فترة الاسترداد طويلة، وعليه يَكاد المكتب أن يُغطي قيمة الاستثمار الأولي بعد عشرة سنوات من عُمُره، وهذا يدل على أن الاستثمار في هذا المكتب لا يكون مُجدياً على المدى البعيد.

وبناءً على هذه النتائج، يتّضح أن أي استثمار جديد في نشاط تأجير السيارات السياحية بالمملكة سيواجه تحديات في تحقيق عوائد مُجزية ولا تُشجّع المُستثمرين على الشروع به، الأمر الذي يسترعي انتباه أصحاب العلاقة من القطاعين العام والخاص للبحث عن أي فرص مُمكنة أو حلول مُقترحة لزيادة العوائد وتقليل التكاليف والمصاريف ضمن هذا النشاط.

بلغت نسبة إجمالي التكاليف إلى إجمالي الايرادات في السنة الأولى من عُمُر المكتب نحو (103%)، الأمر الذي يدل على ارتفاع قيمة التكاليف في مثل هذا النوع من النشاطات الاقتصادية، وفي هذا الصدد، فإن بدل متوسط الايجار للسيارة السياحية الذي يصل فيه المكتب إلى نقطة التعادل بلغ ما قيمته (24.372) ديناراً أردنياً (وهي النقطة التي يتساوى عندها إجمالي التكاليف مع إجمالي الإيرادات) وهذا يُشير إلى مدى انخفاض هامش الربح الذي يجنيه المكتب عند عرض خدمة التأجير مُقابل بدل ايجار قيمة (25) دينار أردني، علماً بأن مكونات هذا البدل تتوزّع (في المتوسط) على النحو الآتي:

- (5.800) دينار أردني تُخصّص للرسوم والبدلات الحكومية.
- (15.700) ديناراً أردنياً لتغطية التكاليف التشغيلية.
- (3.500) دينار أردني يتم احتسابها كهامش ربح، ويُشكّل ما نسبته (14.1%) من قيمة بدل الايجار.

ونتيجة تأثر سوق تأجير السيارات السياحية بشكل ملحوظ بالمنافسة الكبيرة مع السوق غير الرسمية، حيث يقوم أصحاب السيارات الخصوصية بتأجير سياراتهم بشكل غير قانوني مقابل مبالغ أقل بكثير من الأسعار التي تفرضها مكاتب التأجير المُرخصة لهذه الغاية، فهذه السوق غير المُنظّمة تخلق ضغوطاً كبيرة على مكاتب التأجير المُرخّصة رسمياً، حيث يجد العملاء أو المُستأجرين أن الأسعار المُقدّمة من الأفراد والمواطنين أقل بكثير مما يعرضه السوق الرسمي، حيث يُعزّز التباين الكبير في الأسعار من جاذبية التأجير غير الرسمي، ويؤدي إلى انخفاض الطلب على خدمات مكاتب التأجير المُرخّصة رسمياً، بالإضافة إلى ذلك، فإن المنافسة غير الرسمية تُضعف قدرة تلك المكاتب على الحفاظ على هامش ربح مناسب، مما يجعل من تغطية التكاليف التشغيلية وتقديم خدمات مُميّزة أمراً صعباً عليهم، وفي ظل هذه الظروف، تجد مكاتب التأجير نفسها مضطرّة للتكيّف من خلال تقديم عروض مُغرية وأقل من سعر التعادل (في الغالب) للحفاظ على حصتها في السوق والتمكن من منافسة الأسعار المنخفضة التي يقدمها النشاط غير الرسمي.

كما تُشير البيانات الرسمية الصادرة عن مديرية الأمن العام إلى أن عدد السيارات الخصوصية المُرخّصة في المملكة يبلغ نحو (1.5) مليون سيارة، فلو قام ما نسبته (1%) فقط من مالكي تلك السيارات بتأجير مركباتهم، فإن إجمالي عدد السيارات الخصوصية التي يمكن أن تنافس سيارات التأجير السياحية المُرخّصة رسمياً لهذه الغاية يصل إلى (15,000) سيارة، وهذا العدد من السيارات يفوق عدد سيارات التأجير السياحية البالغ (13,833) سيارة (هذا في أقل تقدير)، حيث صرّح عدد من أصحاب مكاتب تأجير السيارات السياحية أن عدد السيارات الخصوصية التي تنافس سيارات التأجير السياحية يفوقُ أضعاف هذا العدد المُقدّر من السيارات الخصوصية.

وعند الاستفسار من بعض مالكي السيارات الخصوصية نوع (هيونداي النترا)، الذين يقومون بتأجير سياراتهم بطرق غير قانونية عن بدل ايجار هذه السيارة، أفادوا بأن متوسط بدل التأجير يبلغ ما قيمته (18) ديناراً أردنياً لليوم الواحد في السوق غير الرسمية، وعند اسقاط هذا البدل على نموذج تحليل الجدوى الاقتصادية لمكتب تأجير السيارات السياحية، تبيّن أن المكتب لن يتمكن من استرداد رأسماله أبداً، حيث ينخفض مُعدّل العائد على الاستثمار إلى دون الصفر ومعدل العائد الداخلي إلى أدنى مستوى له، أي أن التدفقات النقدية المتوقعة من المكتب لن تكون كافية لتغطية تكاليف رأسماله، وعليه، فإن هذا الاستثمار غير مربح حتى بعد فترة طويلة من التشغيل.

كما تُقدّر قيمة الايرادات الحكومية الضائعة أو المفقودة نتيجة ممارسة خدمة تأجير السيارات في السوق غير الرسمية بافتراض أن عدد السيارات الخصوصية التي تمارس هذا النشاط هو (15,000) سيارة، وأن نسبة التشغيل تصل إلى (100%)، وثبات باقي الافتراضات، فقد قُدِّرت بنحو (15,768,000) دينار أردني كضريبة عامة على المبيعات، ونحو (3,815,500) دينار أردني كضريبة دخل، ونحو (4,280,000) دينار أردني كرسوم ترخيص وتسجيل، وعليه فإن مجموع الايرادات والرسوم الحكومية الضائعة والمفقودة من هذه السوق غير الرسمية يُقدّر بنحو (23,863,500) دينار أردني سنوياً، ويتضاعف هذا المجموع إذا كان العدد الحقيقي للسيارات الخصوصية التي تُمارس هذا النشاط أكبر من العدد المُقدّر.

2.2. القيمة المُضافة لنشاط تأجير السيارات السياحية:

إن مساهمة نشاط تأجير السيارات السياحية المُباشرة في الناتج المحلي الإجمالي يُمكن حسابها بطريقة القيمة المُضافة، وهي قيمة إنتاج النشاط مطروحاً منه مشترياته من الغير، وبعبارة أخرى (القيمة المضافة تساوي قيمة الإنتاج مطروحٌ منها قيمة مستلزمات أو مُدخلات الإنتاج المُستخدمة).

ونتيجة عدم توفّر بيانات مالية حقيقية عن المنشآت العاملة في هذا النشاط لدى أي من الجهات الرسمية لحساب القيمة المضافة لنشاط تأجير السيارات السياحية، فسيتم تقدير هذه النسبة كغيرها من الايرادات والتكاليف والرسوم المُحصّلة من الجهات الرسمية وحجم العمالة والاستثمار، من خلال استخدام القراءات التي تمّ تقديرها في الجدوى الاقتصادية لمكتب تأجير السيارات السياحية وبالتحديد من خلال قائمة الدخل التي تُوضّح المصادر المختلفة لكل من المصروفات والإيرادات بصورة مُفصّلة.

قُدّرت القيمة المضافة لنشاط تأجير السيارات السياحية بنحو (90.5) مليون دينار أردني، أي ما نسبته (0.253%) من الناتج المحلي الإجمالي.

2.3. التوظيف وحجم الاستثمار في نشاط تأجير السيارات السياحية:

في هذه الجزئية سيتم التركيز على مُساهمة نشاط تأجير السيارات السياحية في الاقتصاد الوطني والتي تأخذ بعين الاعتبار أهميّة هذا النشاط في النمو الاقتصادي بشكل عام، وليس فقط من حيث القيمة الاقتصادية المُباشرة (أي القيمة المُضافة) كما ورد في البند (2.2.)، بل تأخذ جانب آخر بالاعتبار وهو التوظيف وحجم الاستثمار.

بلغ عدد موظفي نشاط تأجير السيارات السياحية نحو (2,177) موظفاً بحسب بيانات وزارة السياحة والآثار، بينما قُدّر حجم الاستثمار لهذا النشاط في المملكة بنحو (395.3) مليون دينار أردني.

2.4. الرسوم والبدلات التي تستوفيها الحكومة من خلال نشاط تأجير السيارات السياحية:

بالرغم من أهمية الرسوم والبدلات التي تستوفيها الحكومة من خلال نشاط تأجير السيارات السياحية في دعم الخزينة العامة التي من خلالها تقوم الحكومة بتنفيذ سياساتها الاقتصادية والاجتماعية من تمويل المشاريع الرأسمالية والخدمات العامة التي تعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني والمجتمع، إلّا أنها تؤثر بشكل مباشر على قدرة المُنشآت على تقديم خدمات تنافسية وبالتحديد في الظروف الاقتصادية الانكماشية التي يصعب معها قيام تلك المُنشآت بدفع تلك الرسوم والبدلات، مما يستدعي إجراء دراسات متأنية من الجهات الرسمية لتأثير هذه الرسوم والبدلات على النشاطات الاقتصادية في الظروف الاستثنائية.

في هذا البند نتناول أبرز الرسوم والبدلات التي تستوفيها الجهات الرسمية ذات العلاقة سنوياً من خلال نشاط تأجير السيارات السياحية، والمُقدّرة بحسب افتراضات نموذج التحليل الاقتصادي الواردة في البند (2.1.)، حيث جاءت النتائج على النحو الآتي:

VAT (ISTD)	Income Tax (ISTD)	Special Tax (Custom Dept.)	Licensing (Municipality)	Licensing (LTRC)	Licensing (Traffic Dept.)
16,156,944	4,080,689	21,733,949	258,216	2,374,665	1,002,893

- رسوم ترخيص السيارات السياحية لدى مديرية الأمن العام: بما مجموعه (1,002,893) دينار أردني.
- رسوم ترخيص مكاتب تأجير السيارات السياحية لدى هيئة تنظيم النقل البري: بما مجموعه (2,374,665) دينار أردني.
- رسوم رخص المهن لدى أمانة عمان الكبرى والبلديات: بما مجموعه (258,216) دينار أردني.
- الرسوم الجمركية (الضريبة الخاصة على السيارات) لدى دائرة الجمارك: بما مجموعه (21,733,948) دينار أردني.
- ضريبة الدخل لدى دائرة ضريبة الدخل والمبيعات: بما مجموعه (4,080,689) دينار أردني.
- الضريبة العامة على المبيعات لدى دائرة ضريبة الدخل والمبيعات: بما مجموعه (16,156,944) دينار أردني.

وسنقوم لاحقاً ببيان أثر الفرص المُمكنة لتحسين أداء وتحفيز هذا النشاط على تلك الرسوم والبدلات الحكومية، وكيف لهذه الفرص المُقترحة أن تُؤثر على حجم وقيمة هذه الرسوم والبدلات وبالتالي على إيرادات الخزينة العامة.

3. الفرص المُقترحة لتحسين أداء نشاط تأجير السيارات السياحية ومُساهمته الاقتصادية:

نتيجة الوضع القائم في نشاط تأجير السيارات السياحية في الأردن والذي يُمكن وصفه أنه يمر في مرحلة انكماش، ويُخشى أن يُطلق عليه نشاط غير مُستدام لكونه غير قادر على الاستمرار في السوق نتيجة ارتفاع إجمالي التكاليف التشغيلية للمكاتب العاملة فيه ولوجود سوق تأجير سيارات غير رسمية في المملكة تُنافس بقوّة المكاتب المُرخّصة رسمياً وتُضعف من حجم الطلب على خدماتها، ونظراً لصعوبة ضبط وحظر هذا النشاط غير الرسمي بالإجراءات الحالية من قِبل الجهات الرسمية، كان لا بُد من البحث عن فرص أخرى بديله لتنشيط أداء النشاط الرسمي ورفع تنافسيته بالتركيز أكثر على جانب العرض لكون جانب الطلب عالي المرونة بالنسبة للسعر الذي يعرضه الافراد مُقابل تأجير سياراتهم الخصوصية، ومن أبرز الحلول المُقترحة لزيادة تنافسية النشاط الرسمي هو خفض قيمة التكاليف، وبالتالي عرض خدمات التأجير في السوق الرسمية ببدلات منافسة للبدلات التي يعرضها الأفراد في السوق غير الرسمية، حيث أن العمل على عرض بعض المُقترحات لتخفيض التكاليف ضمن هذا النشاط يساهم في زيادة الايرادات الحكومية المُتحصّلة منه (والتي تُعتبر ايرادات ضائعة ومفقودة بسبب ممارسة نشاط التأجير في السوق غير الرسمية) نتيجة الأثر الإيجابي لتلك الحلول على القيمة المضافة للنشاط، فضلاً عن زيادة مساهمته في الاقتصاد الوطني، وايجاد المزيد من فرص العمل والوظائف لأبناء المجتمع المحلي، وكان من أبرز الحلول المُقترحة ما يلي:

3.1. إعفاء نشاط تأجير السيارات السياحية من الرسوم الجمركية (الضريبة الخاصة):

إن إعفاء السيارات السياحية من الرسوم الجمركية يُمثّل خطوة مُهمّة نحو تحفيز هذا النشاط مما ينعكس إيجابياً على كل من أصحاب مكاتب تأجير السيارات السياحية والاقتصاد الوطني، خصوصاً في هذا الوقت الذي يُعاني فيه هذا النشاط من تراجع حادّ في أدائه نتيجة الظروف الإقليمية والعالمية الأخيرة والمُتواصلة منذ نحو خمسة أعوام، كما سيعود هذا الاعفاء بالمنافع بعد عودة الأمور إلى طبيعتها، ويزيد من حجم الاستثمار في هذا النشاط ويرفع من معدلات التوظيف نتيجة التوسّع في أسطول سيارات التأجير السياحية بالمملكة.

يُساهم الاعفاء الجمركي في تخفيض التكاليف التشغيلية لمكاتب تأجير السيارات السياحية، ويُمكّنها من تقديم خدماتها بأسعار تنافسية، فضلاً عن تمكينها من توسيع أسطولها وتحديثه بأنواع سيارات أكثر فخامة ورفاهية أسوة بالعديد من الدول العربية المُجاورة، وهذا بدوره يُعزز من جذب السيّاح، ويدعم قطاع السياحة الذي يُعتبر النافذة التي تُطلّ من خلالها عيون الزّوار على مدى الحداثة والتقدّم والتنوع والعراقة التي يتميّز بها الأردن، إضافة إلى كونه من الركائز الأساسية للاقتصاد الوطني.

وتجدُر الاشارة هنا إلى أن العديد من وسائط نقل الركاب مثل سيارات [الأجرة (التاكسي والسرفيس)، وتاكسي المطار، وتاكسي الفنادق، والسفريات، والليموزين] مُعفاة بالفعل من الرسوم الجمركية، وهذا اعترافٌ بحدّ ذاته يدُلّ على أهمية هذا النوع من الخدمات التي تُقدّمها تلك الوسائط في دعم الاقتصاد الوطني، عدا عن كونها مرآة تعكس صورة المملكة أمام السياح والزوار، لذا فإن توسيع نطاق هذا الإعفاء ليشمل السيارات السياحية يُعتبر إجراءً منطقياً ومُنصفاً يُعزّز من فرص إنعاش ونمو هذا القطاع الحيوي.

وكان قد سبق للحكومة أن منحت قطاع النقل السياحي إعفاءات ومزايا جمركية وضريبية مدة سنة بدأت منذ شهر آذار من العام الماضي، تضمّنت إعفاءات جمركية وتخفيض قيمة الضريبة العامة على المبيعات لوسائط النقل السياحي كما قامت الحكومة بتمديد القرار المتضمن لتلك الامتيازات ثلاثة أشهر إضافية لفتح المجال أمام الشركات القائمة للاستفادة من الامتيازات وتحديث أساطيلها واستكمال إجراءات الترخيص للشركات الحاصلة على موافقات ترخيص مبدئية، وبعد عام واحد من هذا القرار استفادت سبع شركات نقل سياحي متخصص قامت باستكمال إجراءات ترخيصها من أصل (27) شركة جديدة حصلت على موافقات مبدئية، وساهمت برفد أسطولها بواقع (195) مركبة جديدة، إضافة إلى تعزيز أسطول النقل السياحي من الشركات القائمة بواقع (122) مركبة سياحية [بحسب تصريح صدر عن وزارة السياحية والآثار ونُشر في وكالة الانباء الأردنية (بترا)].

إن إعفاء سيارات التأجير السياحية من الرسوم الجمركية يُساهم في خفض تكلفة شراء هذه السيارات، وهذا يعني أن مكاتب التأجير ستكون قادرة على شراء السيارات بأسعار أقل، مما يؤدي إلى خفض التكاليف الإجمالية للاستثمار، ومع انخفاض حجم التكاليف الأولية، يتحسن التدفق النقدي للمكاتب، حيث يمكنها استثمار رأس المال الذي كان مخصصاً للجمارك في جوانب أخرى مثل التسويق أو توسيع أسطول السيارات السياحية، كما يمكن لمكاتب تأجير السيارات السياحية تحقيق عائد أعلى بفضل ارتفاع هامش الربح، الأمر الذي يمنح مكاتب التأجير مرونة أكبر في تسعير خدماتها، مما يُمكّنها من تقديم بدلات تأجير تنافسية دون التأثير السلبي على هامش الربحية.

ومع تخفيض بدلات تأجير السيارات السياحية نتيجة لارتفاع هامش الربح، يُصبح استئجار السيارات السياحية أكثر جاذبية للعملاء، وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب على خدمات التأجير في السوق الرسمية، حيث أن الأسعار المنخفضة تشجع المواطنين والسياح والزّوار على الاقبال على خدمات تأجير السيارات السياحية بدلاً من السيارات الخصوصية في السوق غير الرسمية، وهذا يؤدي إلى تعزيز الطلب بشكل أكبر، وتَحوّله من السوق غير الرسمية إلى السوق الرسمية بسبب تنافسية الأسعار، وهذا التحوّل يساهم في تنظيم السوق ويقلل من المنافسة غير العادلة.

مع زيادة الطلب، تجد مكاتب تأجير السيارات السياحية نفسها مضطّرة إلى توسيع أسطولها من السيارات السياحية لتلبية الطلب المتزايد، مما يؤدي إلى المزيد من الاستثمارات في أنواع سيارات جديدة وفاخرة.

وفي ضوء ما تقدّم، فإن زيادة هامش الربح وتوسّع الأسطول، يُمكّن مكاتب تأجير السيارات السياحية من الاستثمار أكثر في التسويق لجذب مزيد من العملاء، وذلك من خلال التركيز على نقطتي القوة وهما الأسعار التنافسية وتوفير أنواع جديدة من السيارات الأكثر فخامة ورفاهية إلى جانب السيارات العائلية متوسطة الحجم، مما يزيد من حُصّتهم في السوق، ومع تزايد العائدات وزيادة الطلب، سيشهد نشاط تأجير السيارات السياحية دخول مستثمرين جدد أو توسُّع في أنشطة المكاتب الحالية، مما يعزز الاستثمارات في نشاط تأجير السيارات ويزيد من معدلات التوظيف ويدعم نمو الاقتصاد الوطني.

وعليه، فإن إعفاء السيارات السياحية من الرسوم الجمركية يؤدي إلى سلسلة من التأثيرات الإيجابية على نشاط تأجير السيارات السياحية تبدأ بخفض التكاليف وزيادة هامش الربح، وتستمر في تعزيز الطلب

والتسويق في السوق الرسمية، وهذه التغييرات تساهم في تحسين التنافسية في السوق ودعم النمو الاقتصادي على المديين المتوسط والبعيد، مما يعزز من استدامة قطاع تأجير السيارات السياحية ويساهم في النمو الاقتصادي.

وتالياً أبرز المؤشرات المُقدّرة نتيجة تحليل أثر إعفاء نشاط تأجير السيارات السياحية من الرسوم الجمركية:

❖ التغيرات التي أحدثها هذا المُقترح في الفرضيات الأساسية لنشاط تأجير السيارات السياحية:

التصنيف	Rental Price	Occupancy Rate	No. of Rental Cars
السيناريو الأساسي	25.0	%80.0	13,833
السيناريو المُقترح	21.4	%100	20,042
التغير (%)	%14.4▼	%25.0▲	%44.9▲

وفقاً لنموذج التحليل المالي والاقتصادي سيدفع هذا المُقترح إلى خفض متوسط بدلات الإيجار بنسبة (14.4%) لتصل إلى (21.4) دينار أردني، وزيادة معدّل إشغال السيارات السياحية بنسبة (25%) ليصل إلى (100%)، كما أنه من المُتوقعّ أن يؤدي إلى زيادة كبيرة في أسطول السيارات السياحية في المملكة بنسبة (44.9%) ليصل إلى (20,042) سيارة نتيجة ارتفاع الطلب على السوق الرسمية بسبب هذا المُقترح الذي سيُؤدّي إلى إضعاف الطلب على السوق غير الرسمية بشكل ملحوظ وتحويله إلى السوق الرسمية التي يصل فيها الطلب إلى الحد الذي يتجاوز فيه عدد السيارات السياحية في السوق، مما يُحفّز المكاتب على الاستثمار في سيارات أخرى جديدة وأكثر فخامة (بافتراض أن قيمة السيارة بدون جمرك هو ثلاثون ألف دينار أردني) لاستيعاب الفائض في الطلب لذلك يسعى النشاط إلى زيادة أسطول السيارات السياحية في المملكة.

❖ مؤشرات الربحية لمكاتب تأجير السيارات السياحية:

التصنيف	% ROI	% IRR	PBP (Month)	NPV (JD)	Profit Margin
السيناريو الأساسي	%3.06	%14.18	109	128,262	%14.1
السيناريو المُقترح	%6.39	%22.23	48	394,562	%26.4
التغير	%108.9▲	%56.7▲	61▼	%207.6▲	%87.2▲

سيؤدي هذا المُقترح إلى تحسّن واضح في مؤشرات الربحية؛ حيث سيرتفع العائد على الاستثمار (ROI) بنسبة (108.9%) ليصل إلى (6.39%)، ومعدل العائد الداخلي (IRR) بنسبة (56.7%) ليصل إلى (22.23%)، كما سيقلل من فترة استرداد رأس المال (PBP) بمقدار (61) شهراً، أي أن المشاريع الاستثمارية والتوسعية الجديدة في هذا النشاط تستطيع استرداد رأسمالها في غضون (4) سنوات بدلاً من نحو (10) سنوات في السناريو الأساسي، وبصافي قيمة حالية قُدِّرَت قيمتها بنحو (394,562) دينار أردني، كما سيؤدي هذا المُقترح إلى زيادة هامش الربح لنشاط تأجير السيارات السياحية بنسبة (87.2%) ليصل إلى (26.4%) بدلاً من (14.1%).

ومن هذه التوقّعات يتّضح أن مكاتب تأجير السيارات السياحية ستبدأ في تحقيق أرباح نقدية في وقت مُبكّر، مما يُعزّز من قدرتها على التوسّع في أعمالها، ويُصبح النشاط أكثر تنافسية وجاذبية للاستثمارات الجديدة.

❖ القيمة المُضافة لنشاط تأجير السيارات السياحية:

التصنيف	Rental Car Value Add (JD)	Rental Car Value Add (%)
السيناريو الأساسي	90,534,133	%0.253
السيناريو المُقترح	123,971,003	%0.347
التغير (%)	%36.9▲	%36.9▲

من المُتوقع لهذا المُقترح أن يرفع من القيمة المضافة لنشاط تأجير السيارات السياحية بنسبة (36.9%) لتصل إلى نحو (124) مليون دينار، ولترتفع نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو (0.347%).

❖ الرسوم والايرادات التي تستوفيها الحكومة من نشاط تأجير السيارات السياحية:

التصنيف	Licensing (Traffic Dept.)	Licensing (LTRC)	Licensing (Municipality)	Special Tax (Custom Dept.)	Income Tax (ISTD)	VAT (ISTD)
السيناريو الأساسي	1,002,893	2,374,665	258,216	21,733,949	4,080,689	16,156,944
السيناريو المُقترح	1,437,897	3,430,445	333,723	0	13,995,701	25,047,690
التغير (%)	%43.4▲	%44.5▲	%29.2▲	%100.0▼	%243.0▲	%55.0▲

على الرغم من إلغاء الرسوم الجمركية بالكامل في هذا المُقترح، من المتوقع أن تشهد الحكومة زيادة في الإيرادات من الرسوم الأخرى، مثل رسوم الترخيص وضريبة الدخل والضريبة العامة على المبيعات، بمعدلات تتراوح بين (29.2%) و(243.0%)، ولكن من المتوقع أن ينخفض إجمالي الايرادات الحكومية بمعدل طفيف نتيجة هذا المُقترح بنسبة (3.0%) ليصل إلى نحو (44.2) مليون دينار بدلاً من (45.6) مليون دينار.

❖ مؤشرات التوظيف وحجم الاستثمار:

التصنيف	No. of Employees	Total Investment (Mn JD)
السيناريو الأساسي	2,306	395.3
السيناريو المُقترح	3,263	429.3
التغير (%)	%41.5▲	%8.6▲

وأخيراً، سيساهم الإعفاء من الرسوم الجمركية في زيادة عدد الموظفين في نشاط تأجير السيارات السياحية بنسبة (41.5%) ليصل إلى (3,263) موظف، كما سيزيد من حجم الاستثمارات الكلية في هذا النشاط بنسبة (8.6%) ليصل إلى (429.3) مليون دينار.

3.2. تأجيل دفع الرسوم الجمركية إلى حين انتهاء العمر التشغيلي للسيارة:

إن تأجيل دفع الرسوم الجمركية إلى حين انتهاء العمر التشغيلي للسيارة يُعتبر أحد الحلول المُبتكرة التي من شأنها مواجهة التحديات أمام نشاط تأجير السيارات السياحية من خلال تخفيض التكاليف التشغيلية لنشاط السيارات السياحية، حيث يتم استيفاء الرسوم الجمركية على السيارة السياحية وفق النسب المُعتمدة لدى دائرة الجمارك الأردنية حيث تُقدّر هذه النسبة بنحو (66.2%) من قيمة السيارة، كما أن تأجيل هذه الرسوم سيُساهم بشكل مباشر في تحسين التدفق النقدي للمكاتب العاملة في هذا النشاط، وبالتالي سيزداد هامش الربح المتحقق من عمليات التأجير، مما يمكّن هذه المكاتب من تقديم بدلات تنافسية لإيجار السيارات السياحية، هذا التوجه نحو تخفيض الأسعار سيعزز من جاذبية السوق الرسمية مقارنة بالسوق غير الرسمية، ويزيد من قدرتها على المنافسة، مما يتيح للمكاتب إمكانية استثمار المزيد من الموارد في تحسين الخدمات بالتوسّع في أسطول السيارات السياحية لديها أو دخول مستثمرين جدد في هذا النشاط، مما يزيد من معدلات التوظيف ويدعم النمو في الاقتصاد الوطني.

وعليه، فإن تأجيل دفع الرسوم الجمركية إلى حين انتهاء العمر التشغيلي للسيارة سيؤدي إلى ذات التأثيرات الإيجابية على نشاط تأجير السيارات السياحية نتيجة إعفاء النشاط من الرسوم الجمركية ولكن بنسب مختلفة، ومع ذلك يُساهم هذا الحلّ بخفض التكاليف وزيادة هامش الربح، وتعزيز الطلب والتسويق في السوق الرسمية، وتحسّن تنافسية السوق الرسمية ويدعم النمو الاقتصادي.

وتالياً أبرز المؤشرات المُقدّرة نتيجة تحليل أثر تأجيل دفع الرسوم الجمركية إلى حين انتهاء العمر التشغيلي:

❖ التغيرات التي أحدثها هذا المُقترح في الفرضيات الأساسية لنشاط تأجير السيارات السياحية:

التصنيف	Rental Price	Occupancy Rate	No. of Rental Cars
السيناريو الأساسي	25.0	%80.0	13,833
السيناريو المُقترح	23.7	%90.4	17,982
التغير (%)	%5.2▼	%13.0▲	%30.0▲

من المُتوقّع أن يؤدي مُقترح تأجيل دفع الرسوم الجمركية إلى حين انتهاء العمر التشغيلي للسيارة إلى انخفاض في متوسط بدلات الإيجار بنسبة (5.2%) لتصل إلى (23.7) دينار أردني، وزيادة معدّل إشغال السيارات السياحية بنسبة (13%) ليصل إلى (90.4%)، كما أنه من المُتوقعّ أن يؤدي إلى زيادة أسطول السيارات السياحية في المملكة بنسبة (30%) ليصل إلى (17,982) سيارة.

❖ مؤشرات الربحية لمكاتب تأجير السيارات السياحية:

التصنيف	% ROI	% IRR	PBP (Month)	NPV (JD)	Profit Margin
السيناريو الأساسي	%3.06	%14.18	109	128,262	%14.1
السيناريو المُقترح	%6.25	%21.25	56	396,919	%24.3
التغير	%104.5▲	%49.8▲	53▼	%209.5▲	%72.5▲

من المُتوقع أن تشهد مكاتب تأجير السيارات السياحية نتيجة هذا المُقترح تحسّناً كبيراً في مؤشرات الربحية؛ حيث سيرتفع العائد على الاستثمار (ROI) بنسبة (104.5%) ليصل إلى (6.25%)، ومعدل العائد الداخلي (IRR) بنسبة (49.8%) ليصل إلى (21.25%)، كما سيقلل من فترة استرداد رأس المال (PBP) بمقدار (53) شهراً، أي أن المشاريع الاستثمارية والتوسّعية الجديدة في هذا النشاط تستطيع استرداد رأسمالها في غضون (5) سنوات تقريباً بدلاً من (10) سنوات، وبصافي قيمة حالية قُدّرت قيمتها بنحو (396,919) دينار أردني، كما سيؤدي هذا المُقترح إلى زيادة هامش الربح لنشاط تأجير السيارات السياحية بنسبة (72.5%) ليصل إلى (24.3%) بدلاً من (14.1%).

❖ القيمة المُضافة لنشاط تأجير السيارات السياحية:

التصنيف	Rental Car Value Add (JD)	Rental Car Value Add (%)
السيناريو الأساسي	90,534,133	%0.253
السيناريو المُقترح	126,299,790	%0.353
التغير (%)	%39.5▲	%39.5▲

من المُتوقع أن ترتفع القيمة المضافة لنشاط تأجير السيارات السياحية بنسبة (39.5%) لتصل إلى نحو (126.3) مليون دينار، ولترتفع نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو (0.353%).

❖ الرسوم والايرادات التي تستوفيها الحكومة من نشاط تأجير السيارات السياحية:

التصنيف	Licensing (Traffic Dept.)	Licensing (LTRC)	Licensing (Municipality)	Special Tax (Custom Dept.)	Income Tax (ISTD)	VAT (ISTD)
السيناريو الأساسي	1,002,893	2,374,665	258,216	21,733,949	4,080,689	16,156,944
السيناريو المُقترح	1,293,321	3,079,994	307,999	19,777,203	10,214,329	22,499,228
التغير (%)	%29.0▲	%29.7▲	%19.3▲	%9.0▼	%150.3▲	%39.3▲

على الرغم من انخفاض الرسوم الجمركية التي تستوفيها دائرة الجمارك بنسبة (33%) فَوْرَ تطبيق هذا المُقترح إلا أنه وبعد انعكاس أثر هذه التغيرات على آليات ومؤشرات السوق وعلى الرسوم والايرادات الحكومية، من المُتوقع أن يتراجع هذا الانخفاض إلى ما نسبته (9%) من الرسوم الجمركية، وبالرغم من هذا الانخفاض الذي يُرافقه ارتفاعاً في إجمالي الرسوم الأخرى بمعدلات تراوحت بين (19.3%) و(150.3%)، فمن المتوقع إن يرتفع إجمالي الايرادات الحكومية بسبب هذا المُقترح بنسبة (25.4%) ليصل إلى نحو (57.2) مليون دينار بدلاً من (45.6) مليون دينار.

❖ مؤشرات التوظيف وحجم الاستثمار:

التصنيف	No. of Employees	Total Investment (Mn JD)
السيناريو الأساسي	2,306	395.3
السيناريو المُقترح	3,228	439.4
التغير (%)	%40.0▲	%11.1▲

من المتوقع أن يُساهم هذا المُقترح في زيادة عدد الموظفين في نشاط تأجير السيارات السياحية بنسبة (40.0%) ليصل عددهم إلى (3,228) موظف، كما سيزيد من حجم الاستثمارات الكلية في هذا النشاط بنسبة (11.1%) ليصل إلى (439.4) مليون دينار.

3.3. السماح للمكاتب بشراء سيارات يزيد عمرها بمقدار سنتين عن سنة الصُّنع:

وفقًا للتشريعات الحالية في المملكة، يُسمح لمكاتب تأجير السيارات السياحية بشراء السيارات السياحية التي تكون إمّا من (موديل) سنة الصُّنع أو (موديل) السنة التي تلي سنة الصُّنع أو التي تسبقها، وفي ضوء ذلك، يأتي مُقترح السماح بشراء سيارات يزيد عمرها بمقدار سنتين عن سنة الصنع كخطوة من شأنها توسيع نطاق الخيارات المتاحة للمكاتب، مما يمكنها من الحصول على سيارات بأسعار تنافسية، وبالتالي تخفيض التكاليف التشغيلية وزيادة القدرة على تقديم خدمات تأجير بأسعار أقل، مما يعزز التنافسية في السوق الرسمية.

وعليه، فإن السماح للمكاتب بشراء سيارات يزيد عمرها بمقدار سنتين عن سنة الصُّنع يُمثل خطوة استراتيجية لتعزيز نشاط السيارات السياحية، حيث أن هذا المقترح يُتيح للمكاتب خيارات أوسع من المركبات بأسعار أقل مقارنة بالسيارات الجديدة كلياً، مما يساهم في تخفيض التكاليف الأولية لشراء السيارات وبدون التضحية بجودة الخدمة، ويمكن لهذه المكاتب أن تُحافظ على أسطول جديد وفعّال بتكلفة أقل، مما ينعكس إيجاباً على تقليل تكاليف التشغيل وزيادة هامش الربح، وبالتالي يُترجَم هذا الانخفاض في التكاليف إلى بدلات إيجار أقل، مما يُعزز التنافسية ويجذب شريحة أكبر من العملاء.

وتالياً أبرز نتائج تحليل أثر السماح للمكاتب بشراء سيارات يزيد عمرها بمقدار سنتين عن سنة الصُّنع:

❖ التغيرات التي أحدثها هذا المُقترح في الفرضيات الأساسية لنشاط تأجير السيارات السياحية:

التصنيف	Rental Price	Occupancy Rate	No. of Rental Cars
السيناريو الأساسي	25.0	%80.0	13,833
السيناريو المُقترح	24.0	%88.0	16,139
التغير (%)	%4.0▼	%10.0▲	%16.7▲

سيؤدي هذا المُقترح إلى انخفاض بسيط في متوسط بدلات الإيجار بنسبة (4%) لتصل إلى (24) دينار أردني، وزيادة معدّل إشغال السيارات السياحية بنسبة (10%) ليصل إلى (88%)، كما أنه من المُتوقعّ أن يؤدي إلى زيادة أسطول السيارات السياحية في المملكة بنسبة (16.7%) ليصل إلى (16,139) سيارة.

❖ مؤشرات الربحية لمكاتب تأجير السيارات السياحية:

التصنيف	% ROI	% IRR	PBP (Month)	NPV (JD)	Profit Margin
السيناريو الأساسي	%3.06	%14.18	109	128,262	%14.1
السيناريو المُقترح	%4.96	%19.07	92	292,382	%19.6
التغير	%62.2▲	%34.5▲	17▼	%128.0▲	%39.4▲

من المُتوقع أن يؤدّي هذا المُقترح إلى تحسّن في مؤشرات الربحية؛ بحيث يرتفع العائد على الاستثمار (ROI) بنسبة (62.2%) ليصل إلى (4.96%)، ومعدل العائد الداخلي (IRR) بنسبة (34.5%) ليصل إلى (19.07%)، كما سيقلل من فترة استرداد رأس المال (PBP) بمقدار (17) شهراً، أي أن المشاريع الاستثمارية والتوسّعية الجديدة في هذا النشاط تستطيع استرداد رأسمالها في غضون (8) سنوات تقريباً بدلاً من (10) سنوات، وبصافي قيمة حالية قُدّرت قيمتها بنحو (292,382) دينار أردني، كما سيؤدي هذا المُقترح إلى زيادة هامش الربح لنشاط تأجير السيارات السياحية بنسبة (39.4%) ليصل إلى (19.6%) بدلاً من (14.1%).

❖ القيمة المُضافة لنشاط تأجير السيارات السياحية:

التصنيف	Rental Car Value Add (JD)	Rental Car Value Add (%)
السيناريو الأساسي	90,534,133	%0.253
السيناريو المُقترح	110,314,472	%0.309
التغير (%)	%21.8▲	%21.8▲

من المُتوقع أن ترتفع القيمة المضافة لنشاط تأجير السيارات السياحية ضمن هذا المُقترح بنسبة (21.8%) لتصل إلى نحو (110.3) مليون دينار، وترتفع نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو (0.31%).

❖ الرسوم والايرادات التي تستوفيها الحكومة من نشاط تأجير السيارات السياحية:

التصنيف	Licensing (Traffic Dept.)	Licensing (LTRC)	Licensing (Municipality)	Special Tax (Custom Dept.)	Income Tax (ISTD)	VAT (ISTD)
السيناريو الأساسي	1,002,893	2,374,665	258,216	21,733,949	4,080,689	16,156,944
السيناريو المُقترح	1,164,314	2,766,686	285,891	27,529,906	7,553,329	19,905,972
التغير (%)	%16.1▲	%16.5▲	%10.7▲	%26.7▲	%85.1▲	%23.2▲

من المُتوقع أن ترتفع الإيرادات الحكومية من مختلف الرسوم بمعدلات تتراوح بين (16.1%) و(85.1%)، كما أنه من المتوقع إن يرتفع إجمالي الايرادات الحكومية بسبب هذا المُقترح بنسبة (29.8%) ليصل إلى نحو (59.2) مليون دينار بدلاً من (45.6) مليون دينار.

❖ مؤشرات التوظيف وحجم الاستثمار:

التصنيف	No. of Employees	Total Investment (Mn JD)
السيناريو الأساسي	2,306	395.3
السيناريو المُقترح	2,767	417.9
التغير (%)	%20.0▲	%5.7▲

من المتوقع أن يُساهم هذا المُقترح في زيادة عدد موظفين هذا النشاط بنسبة (20.0%) ليصل عددهم إلى (2,767) موظف، كما سيزيد من حجم الاستثمارات الكلية في هذا النشاط بنسبة (5.7%) ليصل إلى (417.9) مليون دينار.

3.4. تمديد العمر التشغيلي للسيارات ليُصبح (8) سنوات بدلاً من (6) سنوات:

وفقاً للتعليمات الحالية في الأردن، يُسمح للسيارات السياحية بعمر تشغيلي يصل لغاية (6) سنوات فقط، وفي سياق ذلك يأتي مُقترح تمديد هذا العمر التشغيلي ليُصبح (8) سنوات بدلاً من (6) سنوات بهدف تخفيف الأعباء المالية عن المكاتب العاملة في هذا النشاط من خلال تقليل الحاجة إلى استبدال السيارات بشكل متكرر خلال فترات زمنية قصيرة، وبالتالي سيؤدي هذا التمديد إلى خفض التكاليف التشغيلية وزيادة هامش الربح، مما يُمَكّن مكاتب تأجير السيارات السياحية من تقديم أسعار أكثر تنافسية وتعزيز مكانتها في السوق الرسمية.

وعليه، يعتبر هذا الخيار أحد المقترحات الرئيسية التي تهدف إلى تعزيز أداء هذا النشاط الحيوي، من خلال السَّماح باستخدام السيارات لفترة أطول، ويُمكّن المكاتب من تحقيق وفورات كبيرة في تكاليف الاستبدال، مما يُساهم بشكل مباشر في خفض التكاليف التشغيلية، كما أن هذا التوفير في التكاليف سيُتيح للمكاتب زيادة هامش الربح، وتقديم خدمات التأجير بأسعار أكثر تنافسية في السوق الرسمية ويزيد من جاذبيتها ويعزز من قدرة النشاط على استقطاب المزيد من العملاء.

وتالياً أبرز نتائج تحليل أثر تمديد العمر التشغيلي للسيارات السياحية ليُصبح (8) سنوات بدلاً من (6) سنوات:

❖ التغيرات التي أحدثها هذا المُقترح في الفرضيات الأساسية لنشاط تأجير السيارات السياحية:

التصنيف	Rental Price	Occupancy Rate	No. of Rental Cars
السيناريو الأساسي	25.0	%80.0	13,833
السيناريو المُقترح	23.4	%92.8	15,811
التغير (%)	%6.4▼	%16.0▲	%14.3▲

تمديد العمر التشغيلي للسيارات السياحية إلى (8) سنوات سيؤدي إلى انخفاض في متوسط بدلات الإيجار بنسبة (6.4%) لتصل إلى (23.4) دينار أردني، وزيادة معدّل إشغال السيارات السياحية بنسبة (16%) ليصل إلى (92.8%)، كما أنه من المُتوقعّ أن يؤدي إلى زيادة في أسطول السيارات السياحية في المملكة بنسبة (14.3%) ليصل إلى (15,811) سيارة.

❖ مؤشرات الربحية لمكاتب تأجير السيارات السياحية:

التصنيف	% ROI	% IRR	PBP (Month)	NPV (JD)	Profit Margin
السيناريو الأساسي	%3.06	%14.18	109	128,262	%14.1
السيناريو المُقترح	%4.20	%16.36	66	226,299	%18.9
التغير	%37.3▲	%15.4▲	43▼	%76.4▲	%34.4▲

من المُتوقع أن يؤدّي هذا التمديد إلى تحسّن في مؤشرات الربحية؛ بحيث يرتفع العائد على الاستثمار (ROI) بنسبة (37.3%) ليصل إلى (4.20%)، ومعدل العائد الداخلي (IRR) بنسبة (15.4%) ليصل إلى (16.36%)، كما سيقلل من فترة استرداد رأس المال (PBP) بمقدار (43) شهراً، أي أن المشاريع الاستثمارية

والتوسّعية الجديدة في هذا النشاط تستطيع استرداد رأسمالها في غضون (6) سنوات تقريباً بدلاً من (10) سنوات، وبصافي قيمة حالية قُدّرت قيمتها بنحو (226,299) دينار أردني، كما سيؤدي هذا المُقترح إلى زيادة في هامش الربح لنشاط تأجير السيارات السياحية بنسبة (34.4%) ليصل إلى (18.9%) بدلاً من (14.1%).

❖ القيمة المُضافة لنشاط تأجير السيارات السياحية:

التصنيف	Rental Car Value Add (JD)	Rental Car Value Add (%)
السيناريو الأساسي	90,534,133	%0.253
السيناريو المُقترح	111,163,890	%0.311
التغير (%)	%22.8▲	%22.8▲

من المُتوقع أن ترتفع القيمة المضافة للنشاط بسبب هذا المُقترح بنسبة (22.8%) لتصل إلى نحو (111.2) مليون دينار، وترتفع نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو (0.311%).

❖ الرسوم والايرادات التي تستوفيها الحكومة من نشاط تأجير السيارات السياحية:

التصنيف	Licensing (Traffic Dept.)	Licensing (LTRC)	Licensing (Municipality)	Special Tax (Custom Dept.)	Income Tax (ISTD)	VAT (ISTD)
السيناريو الأساسي	1,002,893	2,374,665	258,216	21,733,949	4,080,689	16,156,944
السيناريو المُقترح	1,141,647	2,711,121	282,738	18,631,287	6,775,386	20,050,999
التغير (%)	%13.8▲	%14.2▲	%9.5▲	%14.3▼	%66.0▲	%24.1▲

من المُتوقع أن تنخفض الرسوم الجمركية بنسبة تبلغ (14.3%)، كما يُتوَقّع أن ترتفع الإيرادات الحكومية من الرسوم الأخرى بمعدلات تتراوح بين (9.5%) و(66%)، كما أنه من المتوقع إن يرتفع إجمالي الايرادات الحكومية بسبب هذا المُقترح بنسبة (8.7%) ليصل إلى نحو (49.6) مليون دينار بدلاً من (45.6) مليون دينار.

❖ مؤشرات التوظيف وحجم الاستثمار:

التصنيف	No. of Employees	Total Investment (Mn JD)
السيناريو الأساسي	2,306	395.3
السيناريو المُقترح	2,767	445.4
التغير (%)	%20.0▲	%12.7▲

من المتوقع أن يرتفع عدد الموظفين في نشاط تأجير السيارات السياحية بنسبة (20.0%) ليصل عددهم إلى (2,767) موظف، كما سيزيد حجم الاستثمارات الكلية في هذا النشاط بنسبة (12.7%) ليصل إلى (445.4) مليون دينار.

3.5. تغيير لوحة السيارات السياحية من اللون الأخضر إلى اللون الأبيض:

تغيير لون لوحة السيارات السياحية من الأخضر إلى الأبيض يُعد أحد المقترحات الفعّالة لتعزيز أداء هذا النشاط وزيادة الإقبال عليه، ويعكس هذا التغيير رغبات الأردنيين سواء المُقيمين أو المُغتربين، إضافة إلى بعض العرب الزوار أو المُقيمين أيضاً، حيث يُفضلون قيادة السيارات ذات اللوحات البيضاء لأسباب اجتماعية، ومن خلال تبني هذا المقترح، من المتوقع أن يزداد الطلب على السيارات السياحية، مما يؤدي إلى ارتفاع نسب الإشغال وزيادة هامش الربح لمكاتب تأجير السيارات السياحية.

وعليه، فإن تغيير لون لوحة السيارات السياحية إلى الأبيض يساهم أيضاً في زيادة الإقبال على استئجار هذه السيارات، ليس فقط لأسباب اجتماعية، ولكن أيضاً لأسباب تتعلق بالسلامة وتجنب الحوادث المُفتعلة والمخالفات التي قد تترتب عليها تكاليف مرتفعة في حال تعرضهم لحادث مروري، ويُساهم هذا التغيير في لون اللوحات في خلق شعور أكثر أماناً وثقة للمستأجرين، مما يزيد من الطلب على السيارات السياحية ويرفع من نسب الإشغال، وبالتالي سيؤدي هذا الإجراء إلى تعزيز هامش الربح للمكاتب العاملة في هذا النشاط من خلال جذب قاعدة أوسع من العملاء، كما بالإمكان توظيف جزء من الأرباح لعرض بدلات إيجار منافسة.

وتالياً أبرز نتائج تحليل أثر تغيير لوحة السيارات السياحية من اللون الأخضر إلى اللون الأبيض:

❖ التغيرات التي أحدثها هذا المُقترح في الفرضيات الأساسية لنشاط تأجير السيارات السياحية:

التصنيف	Rental Price	Occupancy Rate	No. of Rental Cars
السيناريو الأساسي	25.0	%80.0	13,833
السيناريو المُقترح	23.0	%96.0	13,833
التغير (%)	%8.0 ▼	%20.0▲	-

تغيير لون لوحة السيارات السياحية إلى الأبيض سيؤدي إلى انخفاض في متوسط بدلات الإيجار بنسبة (8%) لتصل إلى (23) دينار أردني، وزيادة معدّل إشغال السيارات السياحية بنسبة (20%) ليصل إلى (96%)، وقد لا يُؤثر هذا المُقترح على أعداد السيارات السياحية في المملكة.

❖ مؤشرات الربحية لمكاتب تأجير السيارات السياحية:

التصنيف	% ROI	% IRR	PBP (Month)	NPV (JD)	Profit Margin
السيناريو الأساسي	%3.06	%14.18	109	128,262	%14.1
السيناريو المُقترح	%4.47	%17.29	95	228,339	%19.0
التغير	%46.0▲	%21.9▲	14▼	%78.0▲	%34.9▲

سيؤدي تغيير لون لوحة السيارات السياحية إلى الأبيض إلى تحسّن في مؤشرات الربحية؛ بحيث يرتفع العائد على الاستثمار (ROI) بنسبة (46%) ليصل إلى (4.47%)، ومعدل العائد الداخلي (IRR) بنسبة (21.9%) ليصل إلى (17.29%)، كما سيقلل من فترة استرداد رأس المال (PBP) بمقدار (14) شهراً، أي أن المشاريع

الاستثمارية والتوسّعية الجديدة في هذا النشاط تستطيع استرداد رأسمالها في غضون (8) سنوات بدلاً من (10) سنوات، وبصافي قيمة حالية قُدّرت قيمتها بنحو (228,339) دينار أردني، كما سيؤدي هذا المُقترح إلى زيادة هامش الربح لنشاط تأجير السيارات السياحية بنسبة (34.9%) ليصل إلى (19.0%) بدلاً من (14.1%).

❖ القيمة المُضافة لنشاط تأجير السيارات السياحية:

التصنيف	Rental Car Value Add (JD)	Rental Car Value Add (%)
السيناريو الأساسي	90,534,133	%0.253
السيناريو المُقترح	101,036,147	%0.283
التغير (%)	▲%11.6	▲%11.6

من المُتوقع أن ترتفع القيمة المضافة للنشاط في هذا المُقترح بنسبة تبلغ (11.6%) لتصل إلى نحو (101) مليون دينار، وترتفع نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو (0.283%).

❖ الرسوم والايرادات التي تستوفيها الحكومة من نشاط تأجير السيارات السياحية:

التصنيف	Licensing (Traffic Dept.)	Licensing (LTRC)	Licensing (Municipality)	Special Tax (Custom Dept.)	Income Tax (ISTD)	VAT (ISTD)
السيناريو الأساسي	1,002,893	2,374,665	258,216	21,733,949	4,080,689	16,156,944
السيناريو المُقترح	1,002,893	2,374,665	258,216	21,733,949	6,334,315	17,837,266
التغير (%)	-	-	-	-	▲%55.2	▲%10.4

من المُتوقع ضمن هذا المُقترح بقاء كافة رسوم الترخيص والرسوم الجمركية على حالها دون تغيير، كما يُتوَقّع أن ترتفع الإيرادات الضريبية بشقّيها ضريبة الدخل والضريبة العامة على المبيعات بنسب تبلغ على التوالي (55.2%) و(10.4%)، كما أنه من المتوقع إن يرتفع إجمالي الايرادات الحكومية بنسبة (8.6%) ليصل إلى نحو (49.5) مليون دينار بدلاً من (45.6) مليون دينار.

❖ مؤشرات التوظيف وحجم الاستثمار:

التصنيف	No. of Employees	Total Investment (Mn JD)
السيناريو الأساسي	2,306	395.3
السيناريو المُقترح	2,306	395.3
التغير (%)	-	-

من المتوقع بقاء كل من عدد الموظفين وحجم الاستثمارات الكلية في نشاط تأجير السيارات السياحية ضمن هذا المُقترح على حالها دون تغيير.

3.6. تخفيض الضريبة العامة على المبيعات إلى (8%) بدلاً من (16%):

يُعد تخفيض نسبة الضريبة العامة على المبيعات أحد الحلول المُقترحة لتعزيز نشاط تأجير السيارات السياحية، ويأتي هذا المُقترح كإجراء فعّال يُمكن أن يُساهم في تحفيز الطلب على خدمات تأجير السيارات السياحية، كما أن هذا التخفيض لا يُعتبر إجراءً مالياً فقط، بل هو خطوة استراتيجية تهدف إلى تعزيز القدرة التنافسية للسوق الرسمية لتأجير السيارات السياحية، ودعم الاستدامة المالية للمكاتب العاملة في هذا النشاط من خلال تقديم بدلات إيجار أكثر جاذبية للعملاء المحليين والأجانب.

كما أن زيادة الإقبال على خدمات تأجير السيارات السياحية في السوق الرسمية سيؤدي إلى زيادة هامش الأرباح للمكاتب، والتي ستتمكّن لاحقاً من الاحتفاظ بجزء أكبر من ايراداتها وإعادة استثمار الجزء المتبقي في عرض بدلات إيجار أكثر تنافسية مما يُعزّز من الطلب على خدماتها وتحفيز هذا النشاط نحو أداء أفضل يصبّ في مصلحة الاقتصاد الوطني بشكل عام.

وتالياً أبرز نتائج تحليل أثر تخفيض نسبة الضريبة العامة على المبيعات من (16%) إلى (8%) على النشاط:

❖ التغيرات التي أحدثها هذا المُقترح في الفرضيات الأساسية لنشاط تأجير السيارات السياحية:

التصنيف	Rental Price	Occupancy Rate	No. of Rental Cars
السيناريو الأساسي	25.0	%80.0	13,833
السيناريو المُقترح	24.6	%83.0	13,833
التغير (%)	%1.6 ▼	%3.7 ▲	-

تخفيض نسبة الضريبة العامة على المبيعات إلى (8%) سيؤدي إلى انخفاض طفيف جداً في متوسط بدلات الإيجار بنسبة (1.6%) لتصل إلى (24.6) دينار أردني، وزيادة معدّل إشغال السيارات السياحية بنسبة بسيطة تبلغ نحو (3.7%) ليصل إلى (83%)، ويُتوقّع أن لا يُؤثر هذا المُقترح على أعداد السيارات السياحية في المملكة.

❖ مؤشرات الربحية لمكاتب تأجير السيارات السياحية:

التصنيف	% ROI	% IRR	PBP (Month)	NPV (JD)	Profit Margin
السيناريو الأساسي	%3.06	%14.18	109	128,262	%14.1
السيناريو المُقترح	%3.34	%14.81	106	147,999	%15.1
التغير	%9.0 ▲	%4.4 ▲	3 ▼	%15.4 ▲	%7.3 ▲

سيؤدي تخفيض نسبة الضريبة العامة على المبيعات إلى (8%) لنشاط تأجير السيارات السياحية إلى تحسّن طفيف في مُعظم مؤشرات الربحية؛ بحيث يرتفع العائد على الاستثمار (ROI) بنسبة (9.0%) ليصل إلى (3.34%)، ومعدل العائد الداخلي (IRR) بنسبة (4.4%) ليصل إلى (14.81%)، كما سيقلل من فترة استرداد رأس المال (PBP) بمقدار (3) أشهر، أي أن المشاريع الاستثمارية والتوسّعية الجديدة في هذا النشاط تستطيع استرداد رأسمالها في غضون (9) سنوات بدلاً من (10) سنوات، وبصافي قيمة حالية قُدّرت

قيمتها بنحو (147,999) دينار أردني، كما سيؤدي هذا المُقترح إلى زيادة بسيطة في هامش الربح في نشاط تأجير السيارات السياحية بنسبة (7.3%) ليصل إلى (15.1%) بدلاً من (14.1%).

❖ القيمة المُضافة لنشاط تأجير السيارات السياحية:

التصنيف	Rental Car Value Add (JD)	Rental Car Value Add (%)
السيناريو الأساسي	90,534,133	%0.253
السيناريو المُقترح	92,644,634	%0.259
التغير (%)	▲%2.3	▲%2.3

من المُتوقع أن ترتفع القيمة المضافة للنشاط في هذا المُقترح بنسبة بسيطة جداً تبلغ (2.3%) لتصل إلى نحو (92.6) مليون دينار، وترتفع نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو (0.259%).

❖ الرسوم والايرادات التي تستوفيها الحكومة من نشاط تأجير السيارات السياحية:

التصنيف	Licensing (Traffic Dept.)	Licensing (LTRC)	Licensing (Municipality)	Special Tax (Custom Dept.)	Income Tax (ISTD)	VAT (ISTD)
السيناريو الأساسي	1,002,893	2,374,665	258,216	21,733,949	4,080,689	16,156,944
السيناريو المُقترح	1,002,893	2,374,665	258,216	21,733,949	4,572,083	16,494,624
التغير (%)	-	-	-	-	▲%12.0	▲%2.1

من المُتوقع ضمن هذا المُقترح بقاء كافة رسوم الترخيص والرسوم الجمركية على حالها دون تغيير، كما يُتوَقّع أن ترتفع الإيرادات الضريبية بشقّيها ضريبة الدخل والضريبة العامة على المبيعات بنسب تبلغ على التوالي (12%) و(2.1%)، كما أنه من المتوقع إن يرتفع إجمالي الايرادات الحكومية بنسبة (1.8%) ليصل إلى نحو (46.4) مليون دينار بدلاً من (45.6) مليون دينار.

❖ مؤشرات التوظيف وحجم الاستثمار:

التصنيف	No. of Employees	Total Investment (Mn JD)
السيناريو الأساسي	2,306	395.3
السيناريو المُقترح	2,306	395.3
التغير (%)	-	-

من المتوقع بقاء كل من عدد الموظفين وحجم الاستثمارات الكلية في نشاط تأجير السيارات السياحية ضمن هذا المُقترح على حالها دون تغيير.

4. التوصيات:

4.1.رفع معدل مشاركة الحكومة في الطلب على خدمات تأجير السيارات السياحية:

ينبغي تعزيز دور الحكومة ومُشاركتها في الطلب على خدمات تأجير السيارات السياحية من خلال قيامها باستئجار هذه الخدمات في المناسبات والفعاليات الوطنية والرسمية، الأمر الذي من شأنه أن يساهم في دعم القطاع ويزيد من استقراره الاقتصادي، مما يعزز من فرص نموه وتطوره في السوق.

4.2. تعديل التشريعات الناظمة لنشاط تأجير السيارات السياحية:

من الضروري مراجعة وتبسيط التشريعات والشروط المفروضة على تراخيص مكاتب تأجير السيارات والسيارات، وذلك بتسهيل الإجراءات وتقليل التعقيدات، مما يساهم في تسريع عمليات التراخيص، ويُشجّع على دخول مستثمرين جُدد إلى السوق.

4.3.منح تسهيلات ائتمانية مُيسّرة وجدولة الديون:

إصدار تعليمات للبنوك التجارية من قِبل البنك المركزي الأردني بمنح تسهيلات ائتمانية مُيسّرة لمكاتب تأجير السيارات السياحية، والنظر في جدولة الديون وفقاً لفترات زمنية تتفق عليها المكاتب مع الجهات المانحة للتسهيلات، للتخفيف من الضغوط المالية وتحسين التدفق النقدي للمكاتب.

4.4.منح النشاط حوافز ضريبية في الظروف القاهرة أسوة بالقطاع السياحي:

من الضروري منح حوافز ضريبية لمكاتب تأجير السيارات السياحية في الظروف الاقتصادية الصعبة نتيجة ظروف إقليمية أو عالمية كتخفيض الضريبة العامة على المبيعات إلى (8%) بدلاً من (16%)، حيث أن هذا الإجراء سيُمكّن المكاتب من الوفاء بالتزاماتها وتحسين استدامتها واستمرارها في السوق، مما يعزز من قدرتها على المنافسة والنمو.

4.5.إعادة النظر في الرسوم العديدة المفروضة على النشاط:

إعادة النظر في الرسوم المفروضة على نشاط تأجير السيارات السياحية، من قِبل مُختلف الجهات المرجعية الناظمة لإجراءات منح التراخيص لمكاتب تأجير السيارات السياحية، ويتطلب ذلك التوجيه للجهات المعنية بإعادة تقييم الرسوم وتعديلها بما يتناسب مع الأوضاع الاقتصادية الحالية.

4.6.إعادة النظر في نظام المسؤولية المدنية:

إن مكاتب تأجير السيارات السياحية تدفع مبالغ تأمينية بنسب أعلى من المبالغ التأمينية على السيارات الخصوصية، حيث أن السيارات السياحية تدفع نحو (5-7.5%) من قيمة السيارة في حين تدفع السيارات الخصوصية نحو (2%) فقط، وفي ضوء أن نشاط تأجير السيارات السياحية يواجه مشكلة مع شركات التأمين، لكون الأخيرة تعود على أصحاب المكاتب بالمسؤولية المدنية بصفتهم مالكي السيارات السياحية بسبب الحوادث التي يرتكبها المُستأجر أي سائق السيارة، مما يُعرّضهم لخسائر مالية كبيرة، وعليه، لا بُد من رفع سقف المبالغ التعويضية لتأمين السيارات السياحية، وأن يتم مُلاحقة سائق السيارة إن كان هو الشخص المُتسبب بالحادث.

4.7. تقديم ما أمكن من أشكال الدعم للنشاط من قِبل هيئة تنشيط السياحة:

تقديم الدعم المُمكن من قِبل هيئة تنشيط السياحة لمكاتب تأجير السيارات السياحية من خلال الترويج له وتخصيص دعم مالي سنوي يوجه لتطوير البنية التحتية واستحداث تطبيقات وأنظمة جديدة، وأن يتم إشراك النشاط في عروض برنامج "أردنا جنّة" لتعزيز دوره في الدخل السياحي.

4.8. الحَدّ قدر الإمكان من نشاط تأجير السيارات الخصوصية وتضييق نطاق السوق غير الرسمية:

ينبغي تكثيف الرقابة على نشاط تأجير السيارات الخصوصية وتشديد العقوبات على المخالفين، ونشر التوعية لتحفيز التحوّل إلى السوق الرسمية، مما يساهم في تمكين المكاتب المُرخّصة رسمياً وتعزيز الطلب على خدماتها.

4.9. الغاء نسبة فائدة تقسيط المبالغ المترتبة للمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي:

وفقاً للمادة (2) من النظام المعدل لنظام الشمول بتأمينات المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي رقم (16) لسنة 2024، ضرورة التنسيق مع المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي لإلغاء نسبة فائدة تقسيط المبالغ المترتبة على مكاتب تأجير السيارات السياحية (إن وُجدت)، الإجراء الذي من شأنه أن يُساهم في تخفيف الأعباء المالية على المكاتب في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي يواجهها هذا النشاط.

4.10. تبنّي أفضل الحُلول المُقترحة التي تمّ تفصيل أثرها مالياً واقتصادياً على النشاط والاقتصاد الوطني:

بما أن كافة الحلول المُقترحة في هذا التحليل ستُؤثر إيجابياً على أداء نشاط تأجير السيارات السياحية وعلى القيمة المُضافة لهذا النشاط في الاقتصاد الوطني، ولأن بعض هذه الحلول قد تؤثر سلباً على إيرادات الحكومة، فقد تَصَدَّرَ مُقترحا [إعفاء السيارات السياحية من الرسوم الجمركية، وتأجيل دفع الرسوم الجمركية إلى حين انتهاء العمر التشغيلي للسيارات السياحية] كأكثر الحلول تأثيراً إيجابياً على مؤشرات أداء النشاط والمكاتب العاملة فيه، وعلى كل من التوظيف وحجم الاستثمار والمُساهمة في الاقتصاد بشكل عام.

وفي ظل الظروف الإقليمية الحالية والضغوطات المالية على الموازنة العامة، ومن أجل تجنّب التأثير السلبي على الإيرادات الحكومية، تَبرز أفضلية تبنّي مُقترح تأجيل دفع الرسوم الجمركية إلى حين انتهاء العمر التشغيلي للسيارات السياحية، حيث أن هذا المُقترح سيساهم في تحقيق التوازن بين دعم هذا النشاط وتحسين الأداء المالي له، مع الحفاظ على جزء من الإيرادات الحكومية في المدى القصير، والتي يُتوَقَّع أن ترتفع بمعدل (25.4%) نتيجة تخفيض قيمة الرسوم الجمركية على السيارات بنحو (33.3%).

4.11. التشاركية والتنسيق:

لا بُدّ من تفعيل التعاون والتنسيق بين كل من الجهات الحكومية المعنية وغرفة تجارة عمّان ونقابة أصحاب مكاتب تأجير السيارات السياحية، للتوافق على الحل الأمثل الذي يُحقق الهدف المُشترك لكافة الجهات، والتوافق أيضاً على آلية وتوقيت تطبيقه على أرض الواقع.

5. الملاحق:

5.1. الملحق رقم (1): نسخة عن استطلاع رأي أصحاب مكاتب تأجير السيارات السياحية:

السادة أعضاء غرفة تجارة عمّان المحترمين

تحية طيبة وبعد،

اشارة لطلب السادة نقابة أصحاب مكاتب تأجير السيارات إعداد دراسة لواقع قطاع تأجير السيارات السياحية في المملكة، وبيان التحديات القائمة التي تواجه القطاع، والفرص الممكنة لتحفيز أداءه وتطوير وتحديث أسطول السيارات السياحية من خلال بيان أثر تلك التحديات والفُرص على مؤشرات أداء القطاع ومدى مساهمته في الاقتصاد الوطني.

وانطلاقاً من سياسة الغرفة وحرصها على دعم مصالح أعضائها من أصحاب الأعمال في القطاع التجاري والخدمي، وبالتعاون مع مختلف النقابات التجارية وأعضاء هيئاتها، فإننا نرجو منكم تعبئة نموذج استطلاع الرأي، لاستكمال متطلبات إعداد الدراسة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

تعريف بمكتب تأجير السيارات السياحية

1. اسم مكتبكم لتأجير السيارات السياحية
2. رقم الموبايل
3. الموقع الجغرافي لمكتبكم لتأجير السيارات السياحية
4. ما هي عدد سنوات الخبرة لمكتبكم في سوق تأجير السيارات السياحية؟
5. كيف بدأ مكتبكم لتأجير السيارات السياحية نشاطه؟
   - سنة تأسيس مكتبكم لتأجير السيارات السياحية
   - سنة الاندماج مع مكتب تأجير السيارات السياحية الأخر
   - سنة الاستحواذ على مكتب تأجير السيارات السياحية الذي كان قائماً

البيانات الفنيّة الخاصة بالمُنشأة

1. حدّد الشكل القانوني لمكتبكم لتأجير السيارات السياحية؟
2. ما هي قيمة رأسمال مكتبكم لتأجير السيارات السياحية؟
3. ما هو إجمالي عدد سيارات التأجير السياحية التي يمتلكها مكتبكم؟
4. كم عدد الفروع لدى مكتبكم لتأجير السيارات السياحية في المملكة (عدا الفرع الرئيسي)؟
5. حدّد جنسية مالك / مالكي مكتبكم لتأجير السيارات السياحية؟
6. ما هي الجنسية؟ أردنية، عربية، أجنبية
7. أذكر جنسية الشركاء (للملكية المُشتركة) ونسب مُشاركتهم في ملكية المكتب؟
8. كم عدد العاملين في مكتبكم لتأجير السيارات السياحية حسب الجنس؟
9. كم عدد سيارات التأجير السياحية التي يمتلكها مكتبكم حسب تصنيف السيارة؟

- عدد السيارات الصغيرة (Mini)
- عدد السيارات العائلية الصغيرة (Compact)
- عدد السيارات العائلية الكبيرة (Intermediate)
- عدد السيارات الدفع الرباعي (SUV)
- عدد السيارات الفاخرة (Premium)
- عدد حافلات الركوب (Van)

10. كم عدد سيارات التأجير السياحي التي يمتلكها مكتبكم حسب العمر الزمني للسيارة؟
    - عدد سيارات التأجير السياحية بعمر [عام واحد أو أقل]
    - عدد سيارات التأجير السياحية بعمر [2-3] أعوام
    - عدد سيارات التأجير السياحية بعمر [4-5] أعوام
    - عدد سيارات التأجير السياحية بعمر [6] أعوام
11. ما هي أبرز النفقات التشغيلية التي يتحملها مكتبكم لتأجير السيارات السياحية نسبة إلى إجمالي التكاليف التشغيلية؟
    - نسبة مصروف [تأمين السيارات] إلى إجمالي النفقات التشغيلية
    - نسبة مصروف [صيانة السيارات] إلى إجمالي النفقات التشغيلية
    - نسبة مصروف [الرواتب والأجور] إلى إجمالي النفقات التشغيلية
    - نسبة مصروف [الفوائد والأرباح البنكية] إلى إجمالي النفقات التشغيلية
    - مصروفات أخرى
12. هل سبق وأن تحمّل مكتبكم لتأجير السيارات السياحية المسؤولية المدنية عن حادث سير وقع نتيجة خطأ السائق المستأجر للسيارة السياحية، والتزم المكتب بدفع مبالغ مالية للمتضرر من حادث السير كتعويض عن الاضرار التي لحقت به؟
13. ما هو حجم الضرر الذي لحق بمكتبكم لتأجير السيارات السياحية؟ وفي أي سنة وقعت تلك الحادثة؟
14. ما هي أبرز التحديات والمشاكل التي يواجهها مكتبكم لتأجير السيارات السياحية من أجل زيادة مساهمته في السوق؟
15. ما هي أبرز التحديات والمشاكل التي يواجهها مكتبكم لتأجير السيارات السياحية مع الجهات الرسمية؟
16. برأيك، ما هي أبرز التحديات والمشاكل التي يواجهها سوق تأجير السيارات السياحية في المملكة؟
17. برأيك، ما هي عوامل تحفيز سوق تأجير السيارات السياحية والتي تُساهم في تطويره وزيادة نشاطه ومساهمته في الاقتصاد الوطني؟
18. ما هو حجم الطلب على خدمات تأجير السيارات السياحية التي يمتلكها مكتبكم حسب شخص المُتعامل أو المُستأجر؟
    - نسبة طلب [الأفراد]
    - نسبة طلب [الشركات و/أو المؤسسات الفردية]
    - نسبة طلب [المؤسسات الرسمية أو الحكومية]

- نسبة طلب [المُنظّمات والهيئات الدولية]

19. ما هو حجم طلب الأفراد على خدمات تأجير السيارات السياحية التي يمتلكها مكتبكم حسب جنسية المُتعامل أو المُستأجر؟
    - نسبة طلب المُتعاملين أو المُستأجرين [الأجانب]
    - نسبة طلب المُتعاملين أو المُستأجرين [العرب]
    - نسبة طلب المُتعاملين أو المُستأجرين [الأردنيين المُغتربين]
    - نسبة طلب المُتعاملين أو المُستأجرين [الأردنيين المُقيمين]
20. ما هو حجم الطلب على خدمات تأجير السيارات السياحية التي يمتلكها مكتبكم حسب تصنيف السيارة؟
    - نسبة الطلب على خدمات تأجير السيارات الصغيرة [Mini]
    - نسبة الطلب على خدمات تأجير السيارات العائلية الصغيرة [Compact]
    - نسبة الطلب على خدمات تأجير السيارات العائلية الكبيرة [Intermediate]
    - نسبة الطلب على خدمات تأجير سيارات الدفع الرباعي [SUV]
    - نسبة الطلب على خدمات تأجير السيارات الفاخرة [Premium]
    - نسبة الطلب على خدمات تأجير حافلات الركوب [Van]
    - نسبة الطلب على خدمات تأجير أنواع أخرى من السيارات التي يمتلكها مكتبكم
21. ما هي أنواع [5] سيارات تأجير سياحية يمتلكها مكتبكم من حيث أعلى طلب على خدماتها؟
22. ما هو حجم الطلب على خدمات تأجير السيارات السياحية التي يمتلكها مكتبكم حسب الفترات الزمنية؟
    - حجم الطلب على خدمات تأجير السيارات السياحية في [عطلة نهاية الأسبوع]
    - حجم الطلب على خدمات تأجير السيارات السياحية في [الأعياد الدينية]
    - حجم الطلب على خدمات تأجير السيارات السياحية في [العطل الرسمية]
    - حجم الطلب على خدمات تأجير السيارات السياحية في [عودة المغتربين]
    - حجم الطلب على خدمات تأجير السيارات السياحية خلال باقي الفترات الزمنية خلال العام
23. ما هو حجم الطلب على خدمات تأجير السيارات السياحية التي يمتلكها مكتبكم حسب وسيلة الحجز؟
    - حجم الطلب من خلال [الموقع الإلكتروني الرسمي لمكتبكم لتأجير السيارات السياحية]
    - حجم الطلب من خلال [موقع أو مقر مكتبكم لتأجير السيارات السياحية]
    - حجم الطلب من خلال [التطبيقات على الموبايل]
    - حجم الطلب من خلال [المواقع أو الشبكات الإلكترونية الدولية المُختصّة]
24. ما هو حجم الطلب على خدمات تأجير السيارات السياحية التي يمتلكها مكتبكم حسب مدة التأجير؟
    - حجم الطلب على خدمات تأجير السيارات السياحية لمدة [يوم واحد وأقل]
    - حجم الطلب على خدمات تأجير السيارات السياحية لمدة [يومين]
    - حجم الطلب على خدمات تأجير السيارات السياحية لمدة [3-7] أيام
    - حجم الطلب على خدمات تأجير السيارات السياحية لمدة [8-15] أيام

- حجم الطلب على خدمات تأجير السيارات السياحية لمدة [16-30] يوم
- حجم الطلب على خدمات تأجير السيارات السياحية لمدة [أكثر من شهر]

25. ما هو متوسط بدل إيجار سيارات التأجير السياحية التي يمتلكها مكتبكم حسب تصنيف السيارة؟
    - متوسط بدل إيجار السيارات الصغيرة [Mini]
    - متوسط بدل إيجار السيارات العائلية الصغيرة [Compact]
    - متوسط بدل إيجار السيارات العائلية الكبيرة [Intermediate]
    - متوسط بدل إيجار سيارات الدفع الرباعي [SUV]
    - متوسط بدل إيجار السيارات الفاخرة [Premium]
    - متوسط بدل إيجار حافلات الركوب [Van]
26. ما هي نسب الإشغال لدى مكتبكم لتأجير السيارات السياحية خلال الفترة (2017 - تموز 2024)؟
27. ما هي أهم عوامل جذب المتعاملين أو المُستأجرين لخدمات مكتبكم لتأجير السيارات السياحية؟
28. ما هي التوقعات المستقبلية لمكتبكم لتأجير السيارات السياحية خلال العامين القادمين؟

Rental Car Project
Financial Diagnostics (1/2)

Financial Diagnostics		Value		Findings
General Financing Assumptions				
Owner's Cash Injection into the Business		45.02%		Owner's injection is reasonable
Cash Request as percent of Total Required Funds		3.08%		Cash request seems reasonable with respect to total request
Loan Assumptions				
Commercial Loan Interest rate		8.75%		Interest rate seems reasonable
Commercial Loan Term in Months		72		Interest rate seems reasonable
Commercial Mortgage Interest rate		0.00%		No Commercial Mortgage
Commercial Mortgage Term in Months		-		No Commercial Mortgage
Loan Payments as a Percent of Projected Sales		3.04%		Calculated loan payments as a percent of sales seem resonable
Income Statement				
Gross Margin as a Percent of Sales		100.00%		Gross margin percentage seems reasonable
Owner's Compensation Lower Limit Check	JOD	-		An owner's compensation amount has not been established
Owner's Compensation Upper Limit Check		0.00%		Owner's compensation seems reasonable
Advertising Expense Levels as a Percent of Sales		0.68%		Advertising as a percent of sales may be too low
Profitability Levels	JOD	(6,496)		The business is not showing a profit
Profitability as a Percent of Sales		2.97%-		The projection does not seem highly unreasonable
Cash Flow Statement				
Desired Operating cash Flow Levels	JOD	-		The financial projection provides the desired level of cash flow
Line of Credit Drawdowns	JOD	-		The business doesn't seem to require a line of credit
Accounts Receivable Ratio to Sales		0.00%		Accounts receivable amount as a percent of sales seems reasonable
Balance Sheet				
Does the Base Period Balance Sheet Balance?		-		The balance sheet does balance
Does the Final Balance Sheet Balance		-		The balance sheet does balance
Debt to Equity Ratio		108.24%		The debt to equity ratio seems reasonable
Breakeven Analysis				
Breakeven Levels	JOD	5,504		The sales projection exceeds the projected break-even sales level
Main Investment Indicators				
Internal Rate of Return (IRR)		14.18%		The financial projection may not meet the desired revenue
Return on Investment (ROI)		3.06%		The investment is not performing effectively
Pay Back Period (PBP)		109	Months	The time required to recover the cost is TOO LONG
Net Present Value (NPV)	JOD	128,262		The future cash flows provides a Good benefit to the company

Rental Car Project
Financial Diagnostics (2/2)

Financial Diagnostics		Value		Findings
Sensitivity Analysis				
Scenario One: Custom Exemption (-94.5%)				
Internal Rate of Return (IRR)		22.23%		The financial projection provides the Perfect & desired level of Revenues
Return on Investment (ROI)		6.39%		The investment capital generates reasonable Profits
Pay Back Period (PBP)		48	Months	The time required to recover the cost is Perfect
Net Present Value (NPV)	JOD	394,562		The future cash flows provides the greatest benefit to the company
Breakeven Levels	JOD	93,897		The sales projection exceeds the projected break-even sales level
Scenario Two: Postponing Custom Fees (-30%)				
Internal Rate of Return (IRR)		21.25%		The financial projection provides the Perfect & desired level of Revenues
Return on Investment (ROI)		6.25%		The investment capital generates reasonable Profits
Pay Back Period (PBP)		56	Months	The time required to recover the cost is Perfect
Net Present Value (NPV)	JOD	396,919		The future cash flows provides the greatest benefit to the company
Breakeven Levels	JOD	62,353		The sales projection exceeds the projected break-even sales level
Scenario Three: Purchasing Cars (-2) Years Old				
Internal Rate of Return (IRR)		19.07%		The financial projection provides Good level of Revenues but not match the desire
Return on Investment (ROI)		4.96%		The investment is not performing effectively
Pay Back Period (PBP)		92	Months	The time required to recover the cost is TOO LONG
Net Present Value (NPV)	JOD	292,382		The future cash flows provides a Good benefit to the company
Breakeven Levels	JOD	40,919		The sales projection exceeds the projected break-even sales level
Scenario Four: Operational Years UP to (8)				
Internal Rate of Return (IRR)		16.36%		The financial projection may not meet the desired revenue
Return on Investment (ROI)		4.20%		The investment is not performing effectively
Pay Back Period (PBP)		66	Months	The time required to recover the cost is reasonable
Net Present Value (NPV)	JOD	226,299		The future cash flows provides a Good benefit to the company
Breakeven Levels	JOD	32,772		The sales projection exceeds the projected break-even sales level
Scenario Five:Switch to White Plate				
Internal Rate of Return (IRR)		17.29%		The financial projection may not meet the desired revenue
Return on Investment (ROI)		4.47%		The investment is not performing effectively
Pay Back Period (PBP)		95	Months	The time required to recover the cost is TOO LONG
Net Present Value (NPV)	JOD	228,339		The future cash flows provides a Good benefit to the company
Breakeven Levels	JOD	28,280		The sales projection exceeds the projected break-even sales level
Scenario Six: Reducing Sales tax to (8%)				
Internal Rate of Return (IRR)		14.81%		The financial projection may not meet the desired revenue
Return on Investment (ROI)		3.34%		The investment is not performing effectively
Pay Back Period (PBP)		106	Months	The time required to recover the cost is TOO LONG
Net Present Value (NPV)	JOD	147,999		The future cash flows provides a Good benefit to the company
Breakeven Levels	JOD	10,081		The sales projection exceeds the projected break-even sales level

غرفة تجارة عمان
AMMAN CHAMBER OF COMMERCE
1923

تحليل نشاط
تأجير السيارات السياحية في الأردن

قسم الدراسات والأبحاث
إدارة السياسات والدراسات
غرفة تجارة عمان
هاتف: 5666151 6 962+ فاكس: 5666155 6 962+
صندوق بريد (287) عمان (11118) الأردن
www.ammanchamber.org.jo

1923
غرفة تجارة عمّان
AMMAN CHAMBER OF COMMERCE
أيلول / 2024